

Document:	EB 2008/95/R .15
Agenda:	9(e)
Date:	28 November 2008
Distribution:	Public
Original:	French

A



تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

المملكة المغربية

برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

المجلس التنفيذي - الدورة الخامسة والتسعون
روما، 15-17 ديسمبر/كانون الأول 2008

للاستعراض

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للاستعراض.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

منيف نور الله

مدير البرنامج القطري

رقم الهاتف: +39 06 5459 2367

البريد الإلكتروني: m.nourallah@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2374

البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

iii	خريطة عمليات الصندوق في البلد
iv	موجز الاستراتيجية القطرية
1	أولاً - المقدمة
1	ثانياً - السياق القطري
1	ألف - السياق الاقتصادي والزراعي وسيق الفقر الريفي
4	باء - السياق السياساتي والاستراتيجي والمؤسسي
7	ثالثاً - الدروس المستفادة من خبرة الصندوق في البلد
7	ألف - النتائج السابقة والأثر والأداء
8	باء - الدروس المستفادة
9	رابعاً - الإطار الاستراتيجي القطري للصندوق
9	ألف - ميزة الصندوق النسبية على الصعيد القطري
9	باء - الأهداف الاستراتيجية
11	جيم - فرص الابتكار
12	دال - استراتيجية الاستهداف
13	هاء - الصلات السياساتية
14	خامساً - إدارة البرنامج
14	ألف - إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
14	باء - إدارة البرنامج القطري
15	جيم - الشراكات
15	دال - الاتصالات وإدارة المعرفة
16	هاء - إطار التمويل بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء
18	واو - المخاطر وإدارة المخاطر

الذيول

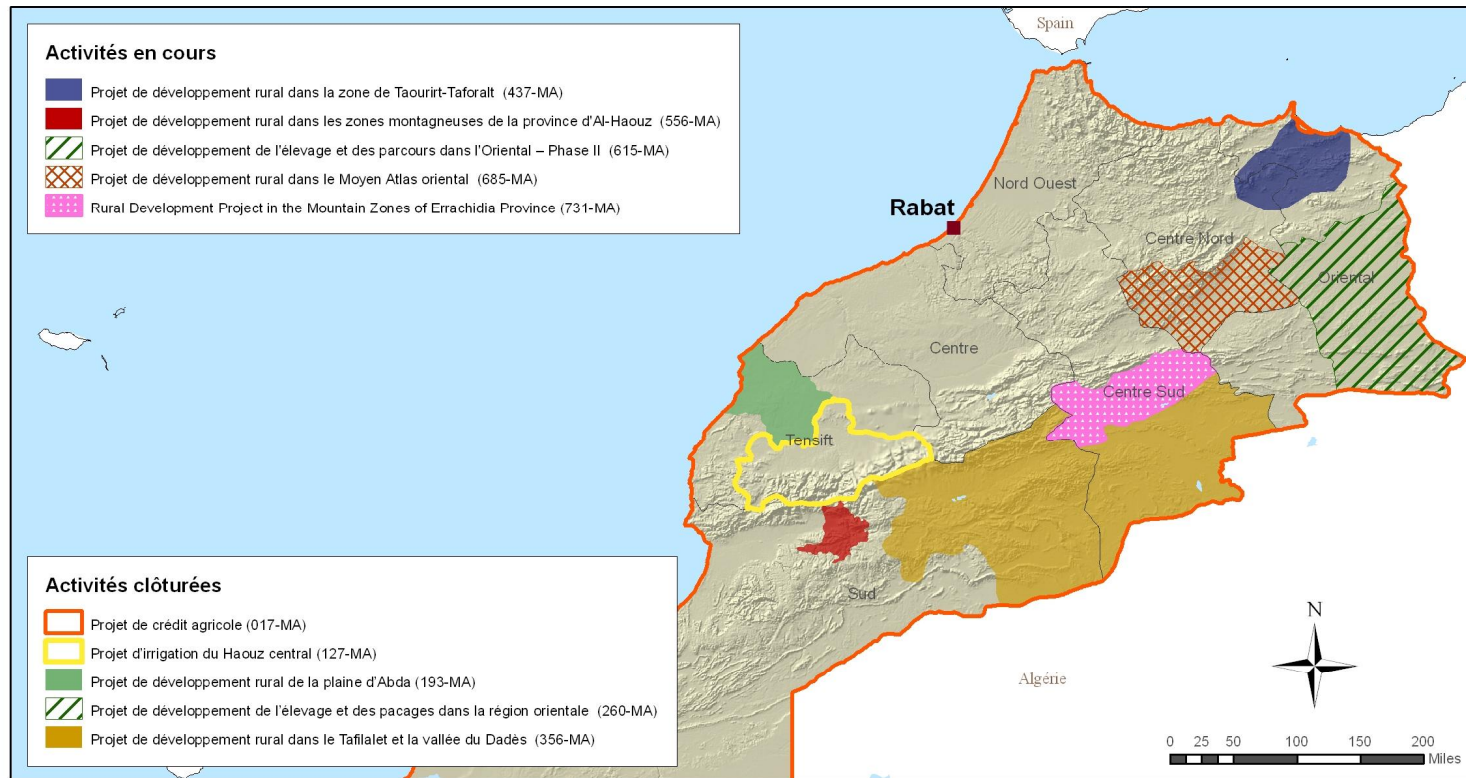
1	الذيول الأول - عملية التشاور بشأن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
5	الذيول الثاني - الخلفية الاقتصادية للقطر
6	الذيول الثالث - إطار إدارة نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
8	الذيول الرابع - إطار إدارة نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية السابق
13	الذيول الخامس - التقرير النهائي لتقييم البرنامج القطري
19	الذيول السادس - ذخيرة المشروعات

الملفات الرئيسية

- 29 الملف الرئيسي 1- الفقر الريفي وقضايا القطاع الزراعي والريفي
- 31 الملف الرئيسي 2- مصفوفة المنظمات (تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر)
- 33 الملف الرئيسي 3- مبادرة الجهات المانحة/فرص الشراكات الرئيسية مع الصندوق
- 35 الملف الرئيسي 4- تحديد المجموعة المستهدفة، والقضايا ذات الأولوية، والاستجابة المحتملة

المملكة المغربية

مناطق عمليات الصندوق



خريطة عمليات الصندوق في البلد

خريطة من تجميع الصندوق

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التحويم أو السلطات المختصة بها.

موجز الاستراتيجية القطرية

- 1- يشمل برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا، وهو الثاني للمملكة المغربية، الفترة 2009-2014. ويأتي ثمرة عملية تشاور تشاركية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين بمكافحة الفقر الريفي في البلد (الذيل الأول).
- 2- وتمشياً مع أهداف الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للحد من الفقر والإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007-2010، يهدف البرنامج الحالي إلى تحسين الظروف المعيشية وتنويع سبل المعيشة واستدامتها للسكان الريفيين الفقراء، من نساء ورجال وشباب، عبر الإسهام في تحقيق ثلاثة من الأهداف الإنمائية للألفية، وهي: الحد من الفقر المدقع والجوع، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكفالة الاستدامة البيئية، وذلك من خلال السعي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الثلاثة التالية.
- 3- **الهدف الاستراتيجي الأول. تعزيز مشاركة المجتمعات الريفية في عملية التنمية.** سيعمل البرنامج القطري على بناء قدرات السكان ومنظماتهم الأهلية في مجال التنظيم والإدارة، وعلى زيادة قدرتهم على البرمجة والتخطيط المجتمعي التشاركي من خلال التنمية الريفية، والتدريب، ومحو الأمية الوظيفية، ونشر المعلومات لتمكينهم من تنمية أنفسهم بأنفسهم. ويسعى هذا الهدف إلى: (1) قيام سكان الوحدات الاجتماعية الجهوية الأساسية التي تستهدفها المشروعات بإنشاء جمعيات إنمائية أو تعاونيات تسهم في وضع خطط التنمية المجتمعية وفي برمجة الأنشطة ورصد تنفيذها؛ (2) تمثيل النساء في الهيئات الإدارية لمختلف المنظمات الأهلية.
- 4- **الهدف الاستراتيجي الثاني. تعزيز فرص حصول السكان الريفيين الفقراء، ولا سيما النساء والشباب، على خدمات مالية مناسبة ومستدامة.** سيساعد البرنامج القطري مؤسسات التمويل الصغرى على توسيع نطاق أنشطتها في المناطق التي ينشط فيها الصندوق وتكييف منتجاتها مع احتياجات القطاع الزراعي، وتنمية القطاعات الفرعية، والأنشطة الصغيرة غير الزراعية. وسيقدم البرنامج الدعم إلى الفئات الأفقر التي يتعذر عليها الحصول على الائتمان الصغرى من خلال إنشاء صناديق مجتمعية تقدم قروضاً واجبة السداد إلى الأفراد والجمعيات والتعاونيات في المناطق الأكثر تهميشاً. وسيعمل الصندوق، بالتعاون الوثيق مع وزارة الاقتصاد والمالية والجهات المعنية الأخرى، على تطوير القانون المتعلق بالائتمان الصغرى ليصبح إطاراً قانونياً يسمح بتطوير منتجات مالية أخرى. ويسعى هذا الهدف إلى: (1) إنشاء جمعية واحدة على الأقل من جمعيات القروض الصغرى وقادرة على العمل في كل منطقة من المناطق التي يشملها المشروع؛ (2) قيام جمعيات القروض الصغرى هذه بوضع ونشر منتجات مالية جديدة تتناسب مع دورة الإنتاج الزراعي وشبه الزراعي وظروفه؛ (3) تمكين النساء والشباب من الاستفادة على نطاق واسع من هذه المنتجات المالية للقيام بأنشطة جديدة.
- 5- **الهدف الاستراتيجي الثالث. زيادة فرص الحصول على المياه والتقنيات الزراعية المحسنة.** يهدف البرنامج إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان الريفيين الفقراء من خلال توفير شبكات الري على نطاق صغير ومتوسط، ومياه الشرب والطرق الريفية في المناطق الفقيرة والمعزولة، مع التركيز على حفظ التربة والبنى الأساسية. وسيدعم البرنامج أنشطة تحسين تقنيات الإنتاج لتمكين المزارعين من إدارة

عمليات تكثيف الإنتاج الزراعي وتنميته. ويسعى البرنامج من خلال هذا الهدف إلى: (1) إعادة تأهيل عدد كاف من شبكات الري على نطاق صغير ومتوسط التي تقوم جمعيات مستخدمي المياه الزراعية بإدارتها وصيانتها ويجري تحصينها من خلال أنشطة حفظ التربة والبنى الأساسية؛ (2) زيادة الغلة والقيام بأنشطة تطوير المنتجات الزراعية.

المملكة المغربية

برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

أولاً - المقدمة

1- يشمل برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، المستند إلى النتائج الذي تم إعداده للمغرب، الفترة 2009-2014. وقد جاء ثمره الأنشطة التالية: (1) قيام فريق إدارة البرنامج القطري بتصميم عملية التشاور وإقرارها؛ (2) عملية تشاور تشاركية شملت جميع الجهات القطرية والدولية الفاعلة المعنية بمكافحة الفقر الريفي، بما في ذلك مسح للمستفيدين أجراه الصندوق في عام 2008 (الذيل الأول)؛ (3) القيام خلال عام 2008 بجمع ومعالجة بيانات ومعلومات أساسية عن واقع الفقر وتطوره في المغرب، والوضع الاقتصادي، والاستراتيجيات الوطنية للتنمية الريفية ومكافحة الفقر والنتائج التي أحرزتها؛ (4) القيام في أغسطس/آب 2008 بإصدار خلاصة بيليوغرافية عن الفقر الريفي ودراسة تتعلق بوضع تنمية الائتمان الصغري وآفاقها في المغرب.

ثانياً - السياق القطري

ألف - السياق الاقتصادي والزراعي وسياق الفقر الريفي

2- **الوضع الاقتصادي العام.** قدر عدد سكان المغرب بنحو 30.8 مليون نسمة في عام 2007. وسجل معدل النمو السكاني انخفاضاً صافياً من 2.04 إلى 1.4 في المائة بين فترتي التعداد 1982-1994 و 1994-2004. وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو 2 497 دولاراً أمريكياً في عام 2007. ويهيمن قطاع الخدمات على هيكل الناتج المحلي الإجمالي للبلد إذ كان يمثل أكثر من 50 في المائة في عام 2007 ¹ (54.3 في المائة في عام 2004). أما قطاع الزراعة ومصائد الأسماك فيمثل في المتوسط 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ولكنه يؤثر بشكل كبير في تطوره. وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 4.2 في المائة في المتوسط على مدى فترة طويلة (1998-2007) (الذيل الثاني).

3- **التحديات والفرص.** تعترض النمو الاقتصادي للمغرب عقبتان رئيسيتان هما: اعتماد القطاع الزراعي إلى حد كبير على تقلبات المناخ وارتفاع أسعار الأغذية والطاقة التي تزيد تكاليف دعم أسعار السلع للمستهلك. ويحظى الاقتصاد المغربي، رغم وطأة هاتين العقبتين، بإمكانات وآفاق كبيرة، لا سيما في سياق العولمة واتفاقات التجارة الحرة التي وقّعت مؤخراً والزخم الناجم عن تحرير التجارة، وتتمثل فيما يلي: التطور المتواصل للقطاعات غير الزراعية، العدد الكبير من المشروعات الضخمة التي بدأ تنفيذها في مجالات البنية الأساسية والسياحة والإسكان والزراعة والصناعة؛ وتزايد جاذبية البلد للاستثمار الخارجي (زاد هذا الاستثمار بأربعة أضعاف بين عامي 1990 و 2006)؛ والسيطرة على التضخم (الذي بلغ 1.8 في المائة في المتوسط بين عامي 2000 و 2007)؛ وتزايد معدل الاستثمار على نحو مطرد

¹ تقديرات المندوبية السامية للتخطيط، الميزانية الاقتصادية والتقديرية لعام 2008.

(31.3 في المائة في عام 2006)؛ والآفاق الجديدة للتنمية الاجتماعية التي تتيحها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

الزراعة والفقر الريفي

4- الزراعة قطاع رئيسي في الاقتصاد المغربي. يمثل القطاع الزراعي، بحسب المواسم الزراعية، ما بين 13 و 20 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي² وأكثر من 12 في المائة من مجموع الصادرات، لكنه يشغل نحو 40 في المائة من مجموع السكان القادرين على العمل ويوفر 80 في المائة من فرص العمل الريفية.

5- هياكل المزارع. في عام 1996، كان هناك 1.5 مليون هكتار من المزارع بلغت مساحة الواحدة منها 5.8 في المتوسط³. ويمثل المزارعون المعدمون وصغار المزارعين (الذين يزرعون مساحات تقل عن 3 هكتارات) والذين تشكل قوة عملهم مورداً دخلهم الرئيسي، أكثر من نصف مجموع المزارع (54 في المائة) وبحوزتهم 12 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة و 18 في المائة من الأراضي المروية. وتعتمد هذه المزارع في معظمها على الزراعة الكفافية وهي شديدة التعرض للجفاف وتتطلب موارد من خارج المزرعة.

6- الأداء. الحبوب هي أهم المحاصيل، وهي تزرع على 68 في المائة من الأراضي، معظمها من الأراضي "البور"⁴. ويؤثر إنتاجها - الذي يتراوح ما بين أقل من مليوني طن إلى أكثر من 10 ملايين طن سنوياً (أي أقل بقليل من 6 ملايين طن في المتوسط) - تأثيراً كبيراً على أداء القطاع الزراعي والاقتصاد المغربي. وبمتوسط السنوات، يسهم قطاع الزراعة المروية، الذي يشمل 13 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة، بنحو 45 في المائة من القيمة المضافة الزراعية، و 75 في المائة من الصادرات الزراعية، و 35 في المائة من العمالة الزراعية. ويلبي الإنتاج الوطني الاحتياجات بنسبة 100 في المائة من اللحوم والفواكه والخضار، و 82 في المائة من الحليب، و 47 في المائة من السكر، و 62 في المائة من الحبوب، و 31 في المائة من الزبد، و 21 في المائة من زيوت الطعام.

7- القيود التي تعيق نمو القطاع. هذه القيود عديدة وهي تشمل: (1) قيود تتعلق بحيازة الأراضي (صغر حجم المزارع، وتجزئة الأراضي، وعدم قابلية حقوق الملكية للتجزئة، وانعدام أمن الحيازة، وعدم كفاية تسجيل الأراضي) وهي تحد من مبادرات الاستثمار؛ (2) تكرار التقلبات المناخية؛ (3) تدهور الموارد الطبيعية بسبب انجراف التربة والأشغال غير الملائمة للتربة والإفراط في الرعي؛ (4) فرص الحصول على قروض للاستثمار محدودة جداً؛ (5) عدم وجود منظمة مهنية للمزارعين؛ (6) انتشار الأمية بين المزارعين؛ (7) نقص التدريب التقني.

8- واقع الفقر الريفي واتجاهاته. على المستوى الوطني⁵، بلغ معدل الفقر النسبي⁶ 14.2 في المائة في عام 2004 بالمقارنة مع 16.5 في المائة في عام 1994، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 14 في المائة. وفي عام

² "خمسون سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025"، تقرير خمسين سنة، 2006.

³ التعداد العام لقطاع الزراعة لعام 1996.

⁴ تمثل أراضي "البور" مناطق الزراعة البعلية مقابل المناطق المروية. ويتم التمييز بين أراضي البور "المواتية" حيث تقع الأراضي الصالحة للزراعة في السهول والتلال التي تزيد التساقطات المطرية فيها عن 400 ملم، وأراضي البور "غير المواتية" التي تقع الأراضي الصالحة للزراعة في مناطق جبلية وشبه جافة.

⁵ المندوبية السامية للتخطيط، "الفقر، والتنمية البشرية، والتنمية الاجتماعية في المغرب"، بيانات خريطية وإحصائية، سبتمبر/أيلول 2004.

2004 أيضاً، بقي معدل الفقر الريفي عند 22.0 في المائة⁷، وهو ما يمثل تقريباً ثلاثة أضعاف معدله في المناطق الحضرية (7.9 في المائة). فعلى المستوى الوطني، يعيش قرابة 4 ملايين شخص تحت خط الفقر النسبي، يوجد نحو 3 ملايين منهم في المناطق الريفية. ولكن شهد معدل الفقر، خلال فترة 1994-2004، زيادة كبيرة في بعض الأقاليم الأفقر في البلاد، ولا سيما في الجنوب والشرق.

9- وفيما يخص مؤشر التنمية البشرية لعام 2004، فقد بلغ 0.537 في المناطق الريفية مقابل 0.721 في المناطق الحضرية. وفي عامي 1998 و 1999 (مسح سابق للمندوبية السامية للتخطيط)، بلغ مؤشر التنمية البشرية 0.501 في المناطق الريفية مقابل 0.693 في المناطق الحضرية. ويلاحظ إحرار تقدم حقيقي في السنوات الأخيرة وبقاء الفجوة بين المدن والأرياف. وفي عام 2007، بلغت نسبة الأمية في المناطق الريفية 58.1 في المائة في حين كانت 41.2 في المائة على المستوى الوطني. والتأخر في هذا المجال أشد لدى النساء الريفيات، حيث بلغت نسبة الأمية بينهن 72.2 في المائة. ويبلغ معدل الالتحاق بالمدارس لدى الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 12 و 14 عاماً 43 في المائة في المناطق الريفية مقابل 75 في المائة على المستوى الوطني.

10- ويشهد التفاوت بين المناطق الريفية والحضرية في مجال الصحة: إذ يقدر معدل وفيات الرضع بنسبة 55 في المائة في الأرياف مقابل 33 في المائة في المدن، ومن بين كل 100 000 ولادة، تسجل في الأرياف 267 حالة وفاة مقابل 187 حالة في المدن⁸. ويمكن، استناداً إلى بيانات عام 2007، ملاحظة تدني نسبة تمثيل النساء في مختلف مجالات النشاط: 18.7 في المائة في الإدارة؛ و 19.4 في المائة في القضاء؛ و 6.8 في المائة من أرباب العمل؛ و 25.7 في المائة بين كبار الموظفين ومزاوولي المهن الحرة، و 10.5 في المائة من النواب.

11- أسباب الفقر الريفي. تعزى أسباب الفقر الريفي أساساً إلى القيود التي تعيق تنمية القطاع الزراعي التي سبق ذكرها (الفقرة 7 أعلاه). ويضاف إلى هذه القيود ما يلي: (1) قلة تنوع الأنشطة الريفية غير الزراعية التي لا تشكل سوى نسبة ضئيلة جداً من دخل السكان الريفيين وفرص العمل المتاحة لهم؛ (2) صعوبة حصولهم على خدمات مالية ريفية محلية؛ (3) عدم حصول سكان المناطق الجبلية والسهول والهضاب شبه القاحلة على الخدمات والبنى الأساسية الكافية، مما يشكل عقبة أمام تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية؛ (4) ضعف المنظمات المجتمعية وافقارها لما يلزمها من تدريب ودعم لتتمكن من تنمية نفسها بنفسها (الملف الرئيسي 1).

12- عقبات الحد من الفقر وآفاقه. تتمثل العقبات الرئيسية التي تعترض الحد من الفقر في شح موارد المياه والتربة (التي غالباً ما تكون منتهكة)، وعدم توفر ما يكفي من البنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية (الطرق، والمياه، والكهرباء، وغير ذلك)، ونقص التدريب التقني، وارتفاع نسبة الأمية، وعدم كفاية التغطية الصحية. وقد قامت الحكومة، على مدى السنوات العشر الماضية، لإدراكها أهمية تقليص

⁶ تتشكل عبء الفقر النسبي من مكونين، هما مكون الفقر الغذائي، ومكون تكلفة سلة المواد غير الغذائية التي تقتنيها الأسر التي يتوفر لها الحد الغذائي الأدنى.

⁷ وفقاً لأحدث البيانات لدى المندوبية السامية للتخطيط الواردة في التقرير الوطني لعام 2007 بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (الصادر في سبتمبر/أيلول 2008)، كانت معدلات الفقر النسبي لعام 2007 كما يلي: 9 في المائة على المستوى الوطني؛ و 4.8 في المائة في المدن؛ و 14.5 في المائة في الأرياف. أما نسبة الهشاشة فيها فكانت على الترتيب: 17.5 في المائة و 12.7 في المائة و 23.6 في المائة.

⁸ الخطة الإطارية للأمم المتحدة بشأن المساعدة الإنمائية 2007-2011، الأمم المتحدة/المملكة المغربية.

الفوارق بين المناطق الريفية والحضرية، بتنفيذ عدد من البرامج والسياسات لمكافحة الفقر الريفي، أهمها: (1) البدء منذ التسعينات بالعمل على نطاق واسع من أجل توفير الخدمات الريفية الأساسية؛ (2) إنشاء منظمة محمد الخامس للتضامن في عام 1998، وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عام 2000؛ (3) إصدار قانون بشأن الائتمان الصغري في عام 1999؛ (4) إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية وثلاث وكالات تنمية إقليمية؛ (5) إقرار عدة تدابير ترمي إلى استقرار الأسعار المحلية⁹ في عام 2008 في مواجهة ارتفاع الأسعار العالمية للحبوب.

13- وتتيح العولمة واتفاقات التجارة الحرة التي وقعها المغرب مؤخراً والزمخ الناجم عن تحرير التجارة (الفقرة 3 أعلاه) فرصاً لتحقيق تقدم في عدد من الجوانب الهيكلية الرئيسية في الريف. غير أنه ما لم يتم التحكم بهذه الفرص وإدارتها من خلال إصلاحات وسياسات ملائمة مع الأخذ بعين الاعتبار تغير المناخ وآثاره على الموارد الطبيعية، فهي قد تهدد المناطق الزراعية المهمشة التي ينتشر فيها الفقر بنسب عالية. وفي مواجهة هذه التحديات، فقد فتحت الحكومة باب النقاش حول هذه المواضيع على المستوى الوطني¹⁰. وفي هذا الإطار، فقد وضعت البرامج والاستراتيجيات التالية: (1) إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية الإنسانية في مايو/أيار 2005 لصالح القرى الريفية والأحياء الحضرية الفقيرة؛ (2) قيام وزارة الفلاحة والصيد البحري مؤخراً بوضع استراتيجية للتنمية الزراعية ألا وهي "خطة المغرب الأخضر".

باء - السياق السياساتي والاستراتيجي والمؤسسي

السياق المؤسسي الوطني

14- ما تزال وزارة الاقتصاد والمالية، الممثل الرسمي للحكومة، جهة الاتصال مع الصندوق في المغرب. أما وزارة الفلاحة والصيد البحري، فتتولى الإشراف على جميع المشروعات، وتعتبر هيكلها على مستوى الجهات (المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي) والأقاليم (المديريات الإقليمية للفلاحة) هي الوكالات المنفذة للمشروعات. كما تشارك المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر في تنفيذ مشروعات في مناطق الغابات والمراعي التابعة للدولة. أما وزارة الداخلية، التي تشرف على تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فهي تدير الأراضي المشاع وتشارك في التنمية المحلية. وتضطلع وزارة شؤون التنمية المجالية والماء والبيئة بمهمة وضع سياسة التنمية الريفية وتنفيذها، من جملة أمور أخرى. وتشارك المندوبية السامية للتخطيط في عمليات البرمجة والمسوح والتعدادات (تعدادات السكن والسكان، ومسوح الاستهلاك الأسري، ووضع خرائط الفقر القروي، ودراسات عن الفقر، ودراسات عن التنمية المستقبلية، وغير ذلك). كما أنّ وكالات التنمية الجهوية (وكالة تنمية المناطق الشرقية، ووكالة تنمية المناطق الشمالية، ووكالة تنمية المنطقة الجنوبية) تضع وتتقدّ مشروعات استثمارية كثيراً ما تكون واسعة النطاق.

⁹ وهذه التدابير هي: (1) خفض رسوم الجمارك والاستيراد المفروضة على القمح الشائع؛ (2) وقف تلقي الإعانات التعويضية على الحصص التفضيلية الممنوحة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة؛ (3) وقف جباية ضرائب أخرى مثل مساهمة تسويق وتخزين الشعير المخصص لتغذية الحيوان؛ (4) تحمل تكلفة نقل الشعير المستورد؛ (5) وقف رسوم الاستيراد وضريبة القيمة المضافة المفروضة على استيراد الشعير والذرة وغيرهما من منتجات تغذية الحيوان؛ (6) دعم أسعار الدقيق الفاخر وإيصاله إلى 350 درهم للقطار، عند خروجه من المطحنة؛ (7) إنشاء نظام لاسترداد الواردات من القمح الشائع، يتمثل في تحديد مبلغ مقطوع يقابل الفرق بين متوسط سعر التكلفة المحسوب عند الاستيراد وسعر الاستيراد المستهدف.

¹⁰ المندوبية السامية للتخطيط، "الزراعة في سنة 2030" (أبريل/نيسان 2007).

- 15- تتمتع وزارة الفلاحة والصيد البحري بهيكل على المستوى الجهوي والإقليمي والمحلي لضمان توفير خدمات قريبة من السكان الريفيين وتغطية جيدة للمناطق. غير أنها تقتصر إلى الموظفين التقنيين والإداريين، خاصة على مستوى المديريات الإقليمية للفلاحة في المناطق الهامشية التي ينفذ الصندوق مشروعاته فيها. كما تحول قيود الميزانية دون تمويل المشروعات وفقاً للبرنامج السنوي لكل منها، فيما يخص احتياجاتها الاستثمارية والإدارية.
- 16- تقوم مشروعات الصندوق بإقامة شراكات واسعة مع المجتمع المدني، ولا سيما مع جمعيات التنمية المحلية، وجمعيات مستخدمي المياه الزراعية، والجمعيات النسائية، والتعاونيات، وجمعيات القروض الصغرى. وتحظى جميع هذه المنظمات الشريكة بأهمية كبيرة لأنها تمثل، من خلال مشاركتها في أنشطة المشروعات وفي إدارة منجزاتها، الضمانة الرئيسية لاستدامة الأنشطة والاستثمارات. كما أبرم بعض مشروعات الصندوق اتفاقات تعاون في مجال التشغيل مع وكالات عامة أخرى (المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، ووكالة التنمية الاجتماعية، ومكتب تنمية التعاون)، ومع مؤسسات التدريب والبحوث (المعهد الوطني للبحوث الزراعية، ومعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، والمدرسة الوطنية للفلاحة في مكناس)، ومع جمعيات مهنية (الجمعية المهنية لمربي الأغنام والماعز) وجمعيات القروض الصغرى.

الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية والحد من الفقر

- 17- تسعى استراتيجية التنمية الريفية حتى عام 2020 إلى تقويم أوجه التفاوت على المستويين الجهوي والمحلي التي تؤثر على الأرياف، وإلى تنمية الموارد الطبيعية واستغلالها. وأهدافها هي:
- (1) زيادة الإنتاج الزراعي؛ (2) زيادة فرص العمل والدخل في قطاع الزراعة؛ (3) توفير فرص العمل وتنويعها في الأنشطة شبه الزراعية وغير الزراعية؛ (4) وقف عمليات تدهور البيئة التي يتسبب فيها الإنسان؛ (5) تحسين التعليم والتدريب المقدم للنساء والرجال في المناطق الريفية؛ (6) تحسين الخدمات المتصلة بمستوى الحياة والرفاه؛ (7) تقويم أوجه التفاوت على المستويين الجهوي وشبه الجهوي فيما يخص البنى الأساسية والتنمية المجالية. ويتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال برامج ومشروعات للتنمية الريفية المتكاملة والتشاركية زيادة مشاركة السكان والسلطات المحلية. وقد أكد تقييم تنفيذ استراتيجية التنمية الريفية حتى عام 2020¹¹ الذي أجري مؤخراً على ضرورة مواءمة المشروعات والبرامج مع المبادئ والنهج الواردة في الاستراتيجية، غير أنه أشار إلى بقاء عدد من أوجه القصور (بما في ذلك التنسيق والتكامل فيما بين القطاعات، وتعدد التصورات والنهج، والموارد البشرية، والميزنة، والمراجع التقنية، والتدريب، والرصد) التي تؤثر على أداء المشروعات وأثرها.

- 18- تهدف استراتيجية خطة المغرب الأخضر¹² الجديدة إلى تنفيذ سياسة زراعية نتيج: (1) زيادة القدرة التنافسية للقطاع الزراعي من أجل تحديثه، ودمجه في الأسواق العالمية، وإغناء سلسلة القيمة برمتها؛ (2) أخذ القطاع الزراعي بعين الاعتبار بجميع مكوناته الاجتماعية والمحلية، مع إيلاء الأولوية لأهداف

¹¹ "حالة تقييم تنفيذ استراتيجية التنمية الريفية حتى عام 2020"، وزارة الفلاحة والصيد البحري، والبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، يونيو/حزيران 2006.

¹² "خطة المغرب الأخضر - استراتيجية التنمية الفلاحية المتكاملة في المغرب"، وزارة الفلاحة والصيد البحري، مارس/أذار 2008.

التنمية البشرية؛ (3) تحسين تنمية الموارد الطبيعية وإدارتها على نحو مستدام، (4) تحديد سياسات الدعم اللازمة للنمو المستدام.

19- تستند الاستراتيجية إلى عنصرين هامين يمكن من خلالهما التأثير على المزارع الحديثة (العنصر الأول) وعلى زراعة الحيازات الصغيرة (العنصر الثاني). ويهدف العنصر الأول إلى زيادة كفاءة الزراعة، ودمجها في السوق بفضل استثمارات يقدمها القطاع الخاص لتنفيذ خطط لتنمية قطاعات فرعية ذات قيمة مضافة عالية ومرتفعة الإنتاجية. ويهدف العنصر الثاني إلى وضع نهج موجه نحو مكافحة الفقر، من خلال تحقيق زيادة كبيرة في الدخل الزراعي للمزارعين الأضعف، ولا سيما في المناطق الجبلية والأراضي البور الفقيرة، عبر الاستثمار في تنفيذ مشروعات دمج اجتماعي للسكان المحرومين من خلال برامج للتحويل نحو قطاعات فرعية أكثر ملائمة وربحية، تترافق مع إجراءات لتكثيف الإنتاج وتنميته. وتتطوي خطة المغرب الأخضر على مجموعة من الإصلاحات الهيكلية القطاعية (تشمل الأراضي، والسياسة المائية، والضرائب، وغير ذلك)، والتنظيم المؤسسي لوزارة الفلاحة والصيد البحري، والتنسيق مع الهيئات العامة الأخرى المعنية بالتنمية الريفية.

20- وتنتمى الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر في المغرب في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وتندرج هذه المبادرة ضمن رؤية شاملة للتنمية الاجتماعية والبشرية، وقد أطلقتها المملكة المغربية في مايو/أيار 2005، وهي تهدف إلى الحد من الفقر وانعدام الأمن والتهميش الاجتماعي من خلال تحسين فرص الوصول إلى الخدمات والبنى الأساسية، وبناء القدرات، وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل، ودعم الفئات الأضعف من السكان.

21- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هي برنامج للتنمية المجتمعية التشاركية، إذ تعبر عن خلالها المجتمعات المحلية المستهدفة بنفسها عن احتياجاتها الخاصة عن طريق وضع مبادرات محلية للتنمية البشرية. وهي تستهدف 403 من القرى الريفية الأشد فقراً (يزيد معدل الفقر فيها عن 22 في المائة) إضافة إلى 250 من الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية. وقد رصدت لها ميزانية قيمتها 10 مليارات درهم (1.3 مليار دولار أمريكي) للفترة 2006-2010، تمول الدولة 60 في المائة منها، في حين تسهم السلطات المحلية بنسبة 20 في المائة، ويمول 20 في المائة منها من خلال التعاون الدولي. وقد تم حشد 70 في المائة من مبلغ العشرة مليارات درهم المنشود. وقد أشارت عملية مراجعة حسابات أجريت مؤخراً (أكتوبر/تشرين الأول 2008) إلى تحسن في تسيير البرنامج والتزامه بمبادئه ونهجه وأأسسه. لكن لم يزل هناك بعض أوجه قصور، وقد قدمت توصيات لتحسين التناسق بين البرامج القطاعية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتعزيز البرمجة التشاركية وتوطيد الشراكات وبناء القدرات الإدارية لدى الجمعيات وهيئات الشؤون الاجتماعية على المستوى الإقليمي.

التنسيق والمواءمة

22- يحرص الصندوق على ضمان تنسيق أنشطته في المغرب ومواءمتها مع الاستراتيجيات والبرامج والإجراءات والمشروعات الوطنية والجهوية والمحلية، ولا سيما مع: (1) برامج وزارة الفلاحة والصيد البحري المتعلقة بمزارع الأشجار المثمرة، والري على نطاق صغير ومتوسط، والثروة الحيوانية، وتطوير المنتجات الزراعية؛ (2) نهج النشاط وطرائقه في القرى التي تستهدفها المبادرة الوطنية للتنمية

البشرية؛ (3) أنشطة المؤسسات الوطنية الأخرى (وزارة التجهيز والنقل فيما يخص البرنامج الوطني للطرق الريفية، ووزارة شؤون التنمية المجالية والماء والبيئة فيما يخص البرنامج الوطني للماء الصالح للشرب، والمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر فيما يخص برامج ومشروعات تنمية الغابات). وتحصل أنشطة الصندوق على تمويل مشترك من جهات مانحة أخرى منها: مصرف التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الأفريقي لصالح مشروع تنمية الإنتاج الحيواني وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي - المرحلة الأولى؛ ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية لصالح مشروع التنمية الريفية في تافيلالت ودادس؛ وصندوق الأوبك للتنمية الدولية لصالح مشروع التنمية الريفية في تاوريرت وتافورالت ومشروع التنمية الريفية في شرق جبال الأطلس الوسطى؛ ومؤسسة الائتمان الألمانية للإعمار لصالح مشروع التنمية الريفية في تافيلالت ودادس ومشروع التنمية الريفية في تاوريرت وتافورالت؛ ومرفق البيئة العالمية لصالح مشروع تنمية الإنتاج الحيواني وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي - المرحلة الثانية.

23- ووسّع الصندوق، في إطار إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الحالي، من نطاق مشاوراته مع الجهات المانحة، ولا سيما مع البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والوكالة الفرنسية للتنمية، ومؤسسة تحدي الألفية، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومؤسسة الائتمان الألمانية للإعمار، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (انظر الملف الرئيسي 3).

ثالثاً - الدروس المستفادة من خبرة الصندوق في البلد

ألف - النتائج السابقة والأثر والأداء

24- بين عامي 1979 و2007، مول الصندوق 11 مشروعاً في المغرب ما زال خمسة منها قيد التنفيذ، وذلك بكلفة إجمالية بلغت 164 مليون دولار أمريكي على شكل قروض. كما حصل المغرب، خلال فترة 1997-2007، على نحو 5 ملايين دولار أمريكي من منح المساعدة التقنية الإقليمية لتمويل أنشطة المؤسسات العلمية الدولية¹³. وقد صمّمت المشروعات بمعدل مشروع واحد جديد كل ثلاث سنوات. ويقدم تقييم البرنامج القطري، الذي أجراه مكتب التقييم في الصندوق في فترة 2006-2007، تقيماً مفصلاً عن مشروعات الصندوق (التي نفذت خلال فترة 1997-2007) والتي ترد نتائجها وآثارها الرئيسية على الفئات المستهدفة أدناه¹⁴ (الذيل الرابع).

25- واستند تنفيذ المشروعات إلى نهج تقوم على مشاركة المستفيدين وتمكينهم. ونتيجة لذلك، تم تقديم مساهمة لإنشاء العديد من الجمعيات المهنية وتطويرها في مختلف المجالات الزراعية (الري، وإدارة المراعي، وتربية النحل، وتربية الحيوانات الصغيرة، وزراعة الزيتون، وتجهيز التمور وتعبئتها وتغليفها، وغير

¹³ لجنة العمل الدولي (Acción)، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في حوض المتوسط، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والمركز الدولي لتطوير الأسمدة، ومركز بحوث التنمية الدولية.

¹⁴ بصورة إجمالية، ووفق تدرج من ست درجات (تمثل درجته القصوى 6 تقديراً مرضياً جداً) أعطى تقييم البرنامج القطري للبرنامج الدرجات التالية: درجة 5 للأداء، و5 للملاءمة، و5 للفعالية، و5 للأثر، و4 للاستدامة، و4 للابتكار وتوسيع النطاق.

ذلك). وقد أسهمت الأنشطة في هذه المجالات إسهاماً كبيراً في ضمان إدارة المنجزات والموارد الطبيعية بصورة مستدامة.

26- فيما يخص البنى الأساسية الريفية، أدخلت مشروعات الري الزراعي تحسينات هامة في المناطق الجبلية والقاطلة تمخضت أحياناً عن تغيير جذري في واقع الزراعة في هذه المناطق التي تعاني من ظروف مناخية سيئة وإلى تحسين الأمن الغذائي الأسري. أما أنشطة إمدادات مياه الشرب، التي تجرى في المناطق التي لا تشملها خطط البرامج الوطنية على الأجلين القصير والمتوسط، فقد أسهمت في تحرير النساء من عبء جلب الماء يومياً وفي تحسين الوضع الصحي للمستفيدين. وأدى تحسين الطرق الريفية الرئيسية والفرعية إلى خفض تكاليف التزود بالمدخلات والأغذية الأساسية، وتسهيل بيع المنتجات الزراعية وتحسين الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل مراكز الرعاية والمدارس. واكتسبت النساء، بفضل ما توفر لهن من تدريب (في مجال محو الأمية، مثلاً) ومن أنشطة مدرة للدخل، خبرة في مجالات شتى كتربية الماشية والحرف اليدوية والتسويق والإدارة.

باء - الدروس المستفادة

27- نظراً إلى أن استراتيجية الاستهداف تستهدف الفئات الأشد فقراً، وأن المناطق التي تجري فيها مشروعات الصندوق تعاني من عزلة شديدة ولا تشملها خطط برامج الاستثمار القطاعية على الأجلين القصير والمتوسط، تدعو الدروس المستفادة من العمليات السابقة (الذيل الرابع) والتوصيات النابعة منها إلى مراعاة المسائل التالية لدى تصميم البرامج الجديدة:

- **تنظيم السكان.** مواصلة دعم برامج محو الأمية الوظيفية وتقديم التدريب لأعضاء المنظمات الأهلية في مجال تقنيات الإنتاج والإدارة واتخاذ القرار، مع التركيز على احتياجات المرأة الريفية؛
- **الدعم التقني للمزارعين.** مواصلة تكثيف نظم الإنتاج وتنويعها من خلال التشاور فيما بين المزارعين، والوكالات المنفذة للمشروعات ومعاهد البحوث والإرشاد، بغية إنتاج حزم تقنية تلائم زراعة الحيازات الصغيرة في المناطق التي يستهدفها البرنامج القطري؛
- **التكامل بين القروض والمنح.** إدراج أهداف منح المساعدة التقنية ضمن أهداف المشروعات من أجل مواءمة مخرجاتها مع احتياجات الفئات المستهدفة من الصندوق؛
- **تنويع الأنشطة الاقتصادية.** دعم ترويج الأنشطة شبه الزراعية وغير الزراعية بغية إيجاد فرص عمل جديدة وتنويع مصادر الدخل؛
- **التمويل الصغير.** تعزيز جمعيات القروض الصغرى لتقديم منتجات ائتمان صغرى أكثر تلاؤماً مع خصائص القطاع الزراعي وشبه الزراعي، وتنمية القطاعات الفرعية؛
- **البنى الأساسية.** مواصلة تطوير البنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، خاصة المتعلقة بالري على نطاق صغير ومتوسط، وإمدادات مياه الشرب، والطرق الفرعية؛
- **الرصد والتقييم.** تحسين نظم الرصد والتقييم، بما في ذلك نظام إدارة النتائج والأثر من خلال أنشطة دعم متواصلة، والتدريب، والتنسيق وتبادل المعلومات بين فرق الرصد والتقييم للمشروعات من خلال الربط الشبكي لها؛

- **الشراكة.** تعزيز الشراكة مع السلطات المحلية والجهوية والإقليمية، ووكالات التنمية الجهوية، والجهات المانحة والمنظمات الدولية الأخرى، والقطاع الخاص؛
- **إدارة المعرفة والاتصالات.** ترويج الربط الشبكي لتعزيز تبادل المعلومات، والابتكار المؤسسي والتقني والمنهجي؛
- **الحوار بشأن السياسات.** تعزيز الحوار مع الوزارات والهيئات الحكومية المسؤولة عن البرنامج القطري لتحسين الإطار القانوني والمؤسسي في المجالات التالية: (1) تعبئة الموارد المالية والبشرية لتلبية احتياجات المشروعات؛ (2) الانتظام في عقد اجتماعات لجان التوجيه الوطنية والجهوية لضمان التنسيق فيما بين القطاعات؛ (3) تعزيز إنفاذ قانون الأراضي المشاع؛ (4) تطوير القانون رقم 99-18 الخاص بالانتماء الصغري لتمكين مؤسسات التمويل الصغري من تنويع منتجاتها المالية؛
- **دعم تنفيذ المشروعات.** الانتقال من إشراف تقليدي يركز على المهام والنتائج المادية إلى شكل جديد من الإشراف يركز على الجودة والابتكار والأثر.

رابعاً - الإطار الاستراتيجي القطري للصندوق

ألف - ميزة الصندوق النسبية على الصعيد القطري

28- اكتسب الصندوق من أنشطته في المغرب خبرات محددة في عدد من المجالات المتعلقة بتنمية المناطق المهمشة في البلد، منها: استهداف الفئات المستفيدة، وتمكين السكان الريفيين الفقراء من خلال تنظيمهم في جمعيات وتعاونيات وغيرها من أشكال التنظيم؛ ودعم منظماتهم هذه وتعزيزها بتمكينها من اكتساب المهارات اللازمة لتضطلع بتنمية نفسها بنفسها؛ والتخطيط والبرمجة على المستوى المحلي (خطط التنمية المجتمعية على أساس التنظيم الاجتماعي القائم: الدوار، القصر، التعاونية الرعوية)؛ وتحسين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛ وإيصال خدمات الانتماء الصغري إلى المناطق الريفية الهامشية. وتقر الحكومة باختصاص الصندوق في التنمية التشاركية للمناطق الجبلية والقاحلة المحرومة وهي تأمل في أن يواصل دعمه في هذه المناطق والمجالات.

باء - الأهداف الاستراتيجية

29- تمشياً مع كل من الاستراتيجيات والبرامج الوطنية لمكافحة الفقر الريفي (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية) وللتنمية الزراعية (خطة المغرب الأخضر، لا سيما العنصر الثاني منها)، والمحاور الأساسية للإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007-2010، ونتائج تقييم البرنامج القطري وتوصيات العملية الاستشارية (الذيل الأول)، يتمثل هدف برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الحالي في زيادة دخل السكان الريفيين الفقراء، من النساء والرجال والشباب، وتنويعه واستدامته، بما يسهم في تحقيق ثلاثة من الأهداف الإنمائية للألفية: (1) القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ (2) وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ (3) وكفالة الاستدامة البيئية. وقد اختيرت هذه الأهداف الاستراتيجية الثلاثة لوضع نظم مؤسسية مستدامة وغير إقصائية وتقوم على استثمارات تجمع بين القروض والمنح (القسم الخامس -

هاء)، والشراكات (القسم الخامس - جيم)، والحوار بشأن سياسات التنمية الريفية، وطرائق النشاط الملائمة (القسم الرابع - هاء) والمبتكرة (القسم الرابع - جيم) والمستندة إلى الدروس المستفادة (إطار النتائج في الذيل الثالث).

30- **الهدف الاستراتيجي الأول. تعزيز مشاركة المجتمعات الريفية في عملية التنمية.** سيعمل البرنامج القطري على بناء قدرات السكان ومنظماتهم الأهلية في مجال التنظيم والإدارة، وعلى زيادة قدرتهم في مجال البرمجة والتخطيط المجتمعي التشاركي من خلال التنمية الريفية، والتدريب، ومحو الأمية الوظيفية، ونشر المعلومات لتمكينهم من تنمية أنفسهم بأنفسهم. ويتمشى هذا النهج تماماً مع النهج الذي تتفذه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في القرى الأفقر في البلد وهو يلبي هدف العنصر الثاني من خطة المغرب الأخضر الرامي إلى توطيد النسيج الاجتماعي والتضامن المجتمعي في المناطق الريفية.

31- ويسعى هذا الهدف: (1) قيام سكان الوحدات الاجتماعية الجهوية الأساسية التي تستهدفها المشروعات بإنشاء منظمات أهلية (جمعيات إنمائية أو تعاونيات) تسهم في وضع خطط التنمية المجتمعية وفي برمجة الأنشطة ورصد تنفيذها؛ (2) تمثيل النساء في الهيئات الإدارية لمختلف المنظمات الأهلية. ولتحقيق ذلك، ستسهم المشروعات في وضع برامج للتوعية والتدريب لزيادة قدرات السكان في مجال الإدارة واتخاذ القرار (الفقرات 40 و 47 و 54).

32- **الهدف الاستراتيجي الثاني. تعزيز فرص حصول السكان الريفيين الفقراء، ولا سيما النساء والشباب، على خدمات مالية مناسبة ومستدامة.** أحد أهداف البرنامج القطري هو الإسهام في ترويج خدمات مالية محلية في مناطق النشاط المعنية، من خلال دعم مؤسسات التمويل الصغري، لتمكين المجموعة المستهدفة من الحصول بصورة مستدامة على خدمات الائتمان الصغري التي تلبي احتياجاتها. وينسجم هذا الهدف مع أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وخطة المغرب الأخضر في السعي إلى زيادة انخراط القطاع المالي (سواء المصارف أو مؤسسات الائتمان الصغري) في هذا المجال.

33- سيجري تحقيق هذا الهدف من خلال إقامة شراكات مع مؤسسات التمويل الصغري لمساعدتها على تطوير أنشطتها في المناطق التي ينشط فيها الصندوق وتكييف منتجاتها مع احتياجات القطاع الزراعي وشبه الزراعي. كما سيعمل الصندوق، بالتعاون الوثيق مع وزارة الاقتصاد والمالية والجهات المعنية الأخرى، على تطوير القانون المتعلق بالائتمان الصغري ليصبح إطاراً قانونياً يسمح بتطوير منتجات مالية أخرى مثل الادخار والتأمين الصغري (الفقرتان 48 و 55).

34- سيدعم برنامج الصندوق، بالتشارك مع وكالة التنمية الاجتماعية، إنشاء صناديق مجتمعية لصالح الفئات الأفقر التي لا تستطيع حتى الحصول على الائتمان الصغري. وتهدف هذه الصناديق الدوارة، وهي شكل من أشكال التمويل التي تستخدمها بالفعل هذه الوكالة، إلى تقديم قروض معفاة من الفائدة إلى الأفراد والجمعيات والتعاونيات في المناطق الفقيرة، من أجل القيام بأنشطة إنتاجية تمكنهم من توليد الدخل، والحصول، بالتالي، على الائتمان الصغري. ومن المقرر تنفيذ هذا الابتكار في إطار مشروع التنمية الريفية في المناطق الجبلية من محافظة الراشدية، على أن يُنفذ في المشروعات المقبلة بناءً على ما يحققه من نتائج (الفقرة 41).

35- ويسعى هذا الهدف إلى تحقيق النتائج التالية: (1) إيجاد جمعية واحدة من جمعيات القروض الصغرى على الأقل قادرة على العمل في كل منطقة من المناطق يشملها المشروع؛ (2) قيام جمعيات القروض الصغرى هذه بوضع ونشر منتجات مالية جديدة تتناسب مع دورة الإنتاج الزراعي وشبه الزراعي وظروفه؛ (3) تمكين النساء والشباب من الاستفادة على نطاق واسع من هذه المنتجات المالية للقيام بأنشطة جديدة. ولتحقيق ذلك، سيدعم الصندوق الجمعيات المختارة كي تحسّن خدماتها وتستحدث منتجات مالية جديدة.

36- وسيدعم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية تطوير شبكة من المشروعات الزراعية وغير الزراعية الصغيرة وتعزيزها لتسهم في زيادة دخل الفئات المستهدفة وتنويعه من خلال إشراك شركاء يتمتعون بميزة نسبية في بناء قدرات النساء والشباب الريفيين على تنظيم المشروعات، على أن تستهدف الشبكة بشكل خاص تطوير المنتجات الزراعية والأنشطة غير الزراعية مثل السياحة الريفية والسياحة البيئية والحرف اليدوية (الفقرة 55).

37- **الهدف الاستراتيجي الثالث. زيادة فرص الحصول على المياه والتقنيات الزراعية المحسنة.** يهدف البرنامج القطري إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان الريفيين الفقراء من خلال تزويدهم بشبكات الري على نطاق صغير ومتوسط ومياه الشرب والطرق الريفية في المناطق الفقيرة والمعزولة، مع إيلاء اهتمام خاص بحفظ التربة والبنى الأساسية. كما سيدعم البرنامج أنشطة تحسين تقنيات الإنتاج لزيادة قدرة المزارعين على إدارة عمليات تكثيف الإنتاج الزراعي وتنميته، والتحول نحو قطاعات فرعية أنسب وأكثر ربحية بغية تنويع الأنشطة الزراعية وشبه الزراعية وزيادة الدخل. وسينفذ هذا النهج في إطار خطة المغرب الأخضر بتمويل مشترك تقدمه جهة مانحة تتمتع بميزة نسبية في هذا المجال، من خلال تنظيم المزارعين ودمجهم في القطاعات الفرعية السالفة الذكر. وسيقدم التدريب اللازم في مجال تسويق المنتجات، وإصدار الشهادات لها، ووسمها، والتعاقد مع القطاع الخاص (الفقرات 42 و 49 و 56).

38- ويسعى البرنامج من خلال هذا الهدف إلى: (1) إعادة تأهيل عدد كاف من شبكات الري على نطاق صغير ومتوسط التي تقوم جمعيات مستخدمي المياه الزراعية بإدارتها وصيانتها ويجري تحصينها من خلال أنشطة حفظ التربة والبنى الأساسية؛ (2) زيادة الغلة والقيام بأنشطة تطوير المنتجات الزراعية. وسيقوم مدربون متخصصون في البحث والتطوير بتقديم التدريب والدعم التقني على أساس تعاقدية للمزارعين المعنيين (الفقرة 56).

جيم - فرص الابتكار

39- يتيح برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد الكثير من فرص الابتكار من خلال أهدافه الاستراتيجية وأنشطته المقررة. وتتعلق الفرص الرئيسية بإضفاء الطابع المؤسسي على التنمية المحلية التشاركية على مستوى المجتمعات المحلية الريفية، والتمويل الريفي الصغرى، وتطوير المنتجات المحلية، وتنمية قطاعات فرعية وأنشطة قادرة على التكيف مع تغير المناخ.

40- تمثل الاستراتيجية، التي يقوم عليها البرنامج القطري بأسره وتعطي دوراً مركزياً للمجتمعات المحلية الريفية **(الهدف الاستراتيجي الأول)** على مستوى الوحدات الاجتماعية الجهوية الأساسية (الدوار،

والقصر، والتعاونية الرعوية على وجه التحديد)، ابتكاراً في حالة المغرب. وسيواصل البرنامج القطري تنفيذ عملية التنمية المجتمعية التشاركية وتحسين منهجيتها. وقد أدرج هذا النهج رسمياً ضمن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وهو يمثل أحد أهداف خطة المغرب الأخضر.

41- فيما يخص التمويل الصغري الريفي والوصول إلى الخدمات المالية المحلية **(الهدف الاستراتيجي الثاني)**، يتمثل الابتكار في التركيز على موازنة شروط الائتمان الصغري مع دورات إنتاج المنتجات الزراعية وغير الزراعية المحلية وتسويقها، إضافة إلى استحداث منتجات مالية جديدة. وبمثل هذا الهدف إطاراً لإيجاد سبل وآليات تمكن الصندوق من تمويل أو إعادة تمويل مؤسسات التمويل الصغري بصورة مباشرة من خلال مساهمته في رأسمال صندوق "جايده" (وهو صندوق خاص أنشئ في عام 2007) من أجل إعادة تمويل جمعيات القروض الصغرى. ويركز الابتكار أيضاً على إنشاء صناديق مجتمعية في المناطق المشمولة بالمشروعات الجديدة تستهدف السكان الأشد فقراً، غير القادرين على الحصول على الائتمان الصغري، لتمكينهم من القيام بأنشطة مدرة للدخل.

42- فيما يخص تنويع الإنتاج الزراعي وتكثيفه وتنميته **(الهدف الاستراتيجي الثالث)**، وهو هدف رئيسي من أهداف خطة المغرب الأخضر، ستركز الابتكار على ترويج المنتجات المحلية في مناطق المشروعات، والزراعة العضوية ووسم المنتجات - خاصة في المناطق الجبلية التي ستحتل بالأولوية طوال فترة هذا البرنامج (الذيل السادس). كما سيدعم البرنامج القطري دمج هذه المنتجات ضمن قطاعات فرعية منظمة، من خلال شراكات مع القطاع الخاص.

43- وسيجري دعم البرنامج القطري من خلال عدد من الأنشطة المتقاطعة والمحددة بغية تعزيز قدرة الفئات المستهدفة على التكيف مع تغير المناخ. ومن أجل ذلك، ستقدم منحة إلى المجلس العام للتنمية الفلاحية لتمويل دراسة عن آليات تكيف المزارع الصغيرة مع تغير المناخ. وللتصدي لظاهرة الجفاف التي تكرر حدوثها خلال العقد الماضي، والتي تؤثر بصورة أساسية على مناطق الزراعة البعلية، سيتعاون البرنامج القطري مع المركز الدولي للمراجع والمعلومات المتعلقة بالتربة من خلال برنامج "حصص المياه الخضراء"¹⁵ التجريبي بغية مساعدة السكان الريفيين الفقراء والمحافظة في الوقت نفسه على موارد المياه. وبفضل منحة قدرها 6 ملايين دولار أمريكي مقدمة من مرفق البيئة العالمية، سيتسنى استكمال أنشطة مشروع تنمية الإنتاج الحيواني وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي في مرحلته الثانية، من خلال مساعدة المجتمعات المحلية الرعوية على التكيف مع حالات الجفاف المتكررة والحد من تأثيرها على تدهور المراعي. وستشكل نتائج هذه الابتكارات والدراسات أساساً متيناً للنقاش مع الشركاء والمانحين الدوليين الآخرين لضمان تطبيقها على نطاق أوسع.

دال - استراتيجية الأهداف

44- **الاستهداف على المستوى الجهوي.** ستواصل استراتيجية الصندوق الطويلة الأجل للمغرب التركيز على ثلاث مناطق جغرافية وبيئية زراعية ينتشر فيها الفقر بنسب مرتفعة وتحول دون تنميتها عقبات سيساعد البرنامج في التغلب عليها، وهي: (1) المناطق الجبلية، مع إيلاء الأولوية للأقاليم الأفقر فيها؛

¹⁵ تعمل "حصص المياه الخضراء" على تعويض المزارعين لقاء ما يقدمونه من خدمات إدارة المياه، وهي خدمات لا يُعترف بها ولا يدفع مقابلها أجر حالياً.

(2) أراضي المراعي ذات الإنتاجية المنخفضة التي ينبغي تعزيز مشروعات الصندوق لضمان استدامة أنشطته فيها؛ (3) مناطق الزراعة البعلية (الأراضي البور) في مناطق الجنوب القاحلة. وستعطى الأولوية إلى المناطق الجبلية في إطار برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الحالي.

45- **المجموعة المستهدفة.** ما زالت المجموعة المستهدفة من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد تشمل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة أو المعدمين، والنساء الريفيات والشباب العاطلين عن العمل. ويتركز وجود هذه المجموعة في المناطق الجغرافية الثلاث المذكورة أعلاه (انظر الملف الرئيسي 4).

46- **آليات الاستهداف.** تتماشى استراتيجية الاستهداف في البرنامج مع استراتيجية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومع سياسة الصندوق في هذا المجال. وهي تتكون من ثلاثة مستويات للاستهداف، أقرت أثناء تنفيذ البرنامج السابق وأكد عليها تقييم البرنامج القطري: (1) المستوى الأول جغرافي، حيث سيركز الصندوق أنشطته، استناداً إلى خريطة الفقر، في المناطق الزراعية البيئية التي ينتشر فيها الفقر بنسب مرتفعة؛ (2) ويستهدف المستوى الثاني، في هذه المناطق، المجتمعات المحلية، حيث تتمثل معايير الاختيار في مؤشرات الفقر والضعف وإتباع النهج التشاركية؛ (3) أما المستوى الثالث، فيستهدف الأسر الأفقر في المجتمعات المحلية المختارة، من خلال تصميم أنشطة تلبي احتياجاتهم.

هاء - الصلات السياساتية

47- سيعمل الصندوق، فيما يخص **الهدف الاستراتيجي الأول**، وفي إطار اللجنة الوطنية لرصد تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبالتعاون مع شركائه، على تحسين التخطيط المجتمعي التشاركي، وتنظيم المجموعات المستهدفة، وتنسيق نهج التدخل وطرقه. وسيدخل الصندوق في حوار مع ممثلي الحكومة في سبيل توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ الأنشطة على نحو رشيد.

48- ينطوي **الهدف الاستراتيجي الثاني** على انخراط مؤسسات التمويل الصغرى بقدر أكبر في مكافحة الفقر الريفي والتنمية الزراعية، وبالتالي في تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وخطة المغرب الأخضر. وسيقوم الصندوق، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة الفلاحة والصيد البحري، ووزارة الداخلية، والفيدالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى، بتنظيم حلقات عمل قطرية لمناقشة النتائج التي تحقّقها أنشطة تكثيف الانتماء الصغرى ونشر هذه الأنشطة بغية تطوير الأنظمة في هذا المجال.

49- يمثل تحويل الإنتاج الزراعي وتوزيعه وتكثيفه وتنميته (**الهدف الاستراتيجي الثالث**) هدفاً مركزياً من أهداف استراتيجية التنمية الريفية حتى عام 2020 وخطة المغرب الأخضر. ويمثل تنفيذ هذا الهدف في المناطق الفقيرة ابتكاراً ينبغي دعمه من خلال سياسة دعم محددة. وسينظم الصندوق حلقات عمل لتحديد احتياجات السكان المعنيين والإسهام في تحديد سياسة الدعم وفي توجيه أولويات البحث العلمي نحو قطاعات الزراعة البعلية على نطاق صغير في المناطق الفقيرة.

خامساً - إدارة البرنامج

ألف - إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

50- يشكل برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الحالي، إضافةً إلى كونه وثيقة استراتيجية متوسطة الأجل، أداةً لتخطيط أنشطة الصندوق ورصدها في المغرب. وينبغي، بالتعاون الوثيق مع الحكومة، القيام بالمهام التالية: (1) تنظيم اجتماع للبرمجة بنهاية كل سنة تشارك فيه جميع الجهات ذات الصلة بأنشطة الصندوق في البلد بغية تقييم التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج وتحديد الأهداف والموارد اللازمة للسنة التالية؛ (2) تنظيم بعثة تقييم منتصف الفترة في فبراير/شباط 2012 لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج، والدروس المستفادة، والإجراءات التصحيحية اللازمة لزيادة أثره؛ (3) إعداد تقرير نهائي عن تنفيذ البرنامج في ديسمبر/كانون الأول 2014.

باء - إدارة البرنامج القطري

51- تتولى الحكومة، ممثلةً بوزارة الاقتصاد والمالية، المسؤولية عن تمويل البرنامج القطري. وتعتبر وزارة الفلاحة والصيد البحري شريكاً مهماً للصندوق، حيث أنها تضطلع بالمسؤولية عن تنفيذ البرنامج ورصده. ويتولى إدارة البرنامج القطري مدير البرنامج القطري في الصندوق، ويسانده في المغرب فريق متعدد التخصصات من خبراء استشاريين قطريين، يعملون ضمن شبكة على تحديد المشروعات الجديدة وصياغتها وتقييمها، ودعم تنفيذ المشروعات الجارية ورصده، وتمثيل الصندوق على النحو الملائم لدى الهيئات القطرية التي يُمثل فيها.

52- في إطار عملية التشاور بشأن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد، اتفق الصندوق مع الحكومة على إنشاء وحدة تنسيق البرنامج القطري وإدارته في الرباط على أن يتم تشكيلها وتضطلع بمهمتها مع بدء تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد. وتجتمع الوحدة مرةً في الشهر لبحث المشاكل المرتبطة بتنفيذ البرنامج وما يحزره من تقدم (مادياً ومالياً، بما في ذلك وتيرة الصرف ومستوياته)، والابتكارات، والشراقات، والتعديلات اللازمة إضافةً إلى القيود والفرص. كما تقوم بتنظيم حلقات دراسية لتبادل المعارف بشأن مواضيع محددة، يجري خلالها تحديد أفضل الممارسات والابتكارات التي يمكن تكرارها ودمجها في طرائق التنفيذ على المستوى القطري.

53- وبدءاً من عام 2009، سبضطلع الصندوق بالإشراف المباشر على جميع أنشطة البرنامج القطري. ومن المتوقع تعيين منسق في العاصمة لضمان حضور دائم للصندوق، على أن يعاونه فريق الخبراء الاستشاريين المتعدد التخصصات (انظر أعلاه)، كما سيكون حلقة الوصل بين الصندوق والوحدة المركزية.

جيم - الشراكات

54- في إطار تعزيز قدرات المجتمعات المحلية الريفية لتمكينها من المشاركة في عملية التنمية على المستويين المحلي والجهوي (**الهدف الاستراتيجي الأول**)، سيعمل البرنامج القطري على توسيع الشراكات مع السلطات المحلية (القرى، والأقاليم، والجهات)، ومع هيئات التنمية الجهوية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص لتوفير التوجيه اللازم. ولتحقيق هذه الشراكات على أرض الواقع، ستبذل جهود كبيرة لدمج خطط التنمية المجتمعية الناجمة عن مشروعات الصندوق ضمن خطط التنمية القروية أو الإقليمية.

55- ولضمان حصول المجموعات المستهدفة على الخدمات الريفية المحلية (**الهدف الاستراتيجي الثاني**)، سيقم البرنامج القطري شراكات مع جمعيات القروض الصغرى التي تعمل في مناطق المشروعات لتسهيل تكيف منتجات الائتمان الصغرى مع دورات الإنتاج في مختلف القطاعات الفرعية. كما سيذلل البرنامج القطري ما بوسعه لإقامة شراكات لإعادة تمويل جمعيات القروض الصغرى بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة الفلاحة والصيد البحري، والفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى، ووكالة التنمية الفرنسية، ومؤسسة الائتمان الألمانية للإعمار، وصندوق "جايده" لإعادة تمويل جمعيات القروض الصغرى، وذلك للعمل على تطوير قانون الائتمان الصغرى. كما سيتشارك الصندوق مع "مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية" لتعزيز قدرات الموارد البشرية لدى جمعيات القروض الصغرى وتسويق منتجات عملائها، وهما المهمتان الرئيسيتان اللتان أنشئ المركز لأجلهما في عام 2007.

56- وستقام شراكات مع كل من مؤسسة تحدي الألفية لتنسيق الأنشطة في مجالات الري على نطاق صغير ومتوسط، وتحويل الزراعة، وتكثيف نظم الإنتاج؛ ومع وكالات الأحواض المائية في مجال إدارة الموارد المائية (**الهدف الاستراتيجي الثالث**)؛ ومع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مجال تنمية القطاعات الفرعية. كما ستقام شراكات مع الهيئات العامة والخاصة على المستوى الإقليمي من أجل تطوير المنتجات المحلية وتسويقها، ومع المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي لتوفير تمويل مشترك لمشروعات إمدادات مياه الشرب والطرق الريفية.

دال - الاتصالات وإدارة المعرفة

57- سيضمن التأزر والتكامل مع الشركاء على المستوى الإقليمي والجهوي والوطني عن طريق نظام لتبادل الخبرات والنتائج والمعلومات على عدة مستويات. فعلى المستوى الوطني، سيدعم البرنامج القطري، بالتشاور مع وزارة الفلاحة والصيد البحري، تنفيذ فرق الرصد وتقييم المشروعات، وتوحيد نظام جمع البيانات عن مؤشرات نظام تقييم النتائج والأثر وتوزيعها على الشركاء. إضافة إلى ذلك، ستربط جميع المشروعات بدءاً من عام 2009 بواسطة شبكة "قرية نت" لتبادل المعلومات في مرحلتها الثانية التي تشمل أنشطة الصندوق في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وسوف يسهم التعاون المنتظم بين المنح والمشروعات (الفقرة 27) في تعزيز الابتكارات وتكرارها من خلال نشرها على نطاق أوسع.

58- في هذا الإطار، ومن أجل دعم الأهداف الاستراتيجية للبرنامج القطري، ستتفّذ الأنشطة التالية في مجال إدارة المعرفة والاتصالات. فمن المقرر أن تشكّل، بالتشارك مع البنك الدولي، مجموعة عمل بشأن التنمية الريفية تضم جميع الجهات المانحة والهيئات الحكومية المعنية بغية تبادل الخبرات في هذا الميدان والاستفادة منها. وستدعم النتائج **الهدف الاستراتيجي الأول** من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. كما ستسمح المنحة المقدمة إلى المجلس العام للتنمية الفلاحية بتمويل دراسة عن أثر تحرير التجارة على المزارع الصغيرة لتوفير قدر أكبر من المعلومات لبرامج مكافحة الفقر الريفي في المغرب.

59- للاستفادة من الخدمات المالية والانتمائية الرسمية، يشترط توفر الضمانات العقارية اللازمة لدى المقترضين كي يحصلوا على القروض. وسيتعاون الصندوق مع البنك الدولي في مجال الدراسة المتعلقة بتسجيل الأراضي وسيشارك في إنجاز دراسات إضافية عن هذه المسألة لتوسيع نطاقها لتشمل المناطق الريفية النائية والمعزولة. وستستند الأنشطة التي ستتفّذ في إطار **الهدف الاستراتيجي الثاني** على هذا التعاون. ولدعم غايات **الهدف الاستراتيجي الثالث**، ستجرى دراسة عن التحول نحو القطاعات الفرعية الأنسب والأكثر ربحية في مناطق تدخل الصندوق، على أن تمول من خلال منحة إلى المجلس العام للتنمية الفلاحية. ولذلك، سينظم البرنامج القطري حلقة عمل لنشر الخبرات والدروس المكتسبة من نهج النشاط وطرائقه في المناطق الجبلية.

هاء - إطار التمويل بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

60- بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق، تبلغ المخصصات السنوية الحالية للمغرب والمتاحة للسنة الأولى من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية (2009) نحو 6.81 مليون دولار أمريكي. وبما أنّ المغرب قد استخدم بالفعل مخصصاته لدورة 2007-2009، فسيترام بدء البرنامج فعلياً مع بدء دورة التخصيص 2010-2012. وقد طلبت الحكومة من الصندوق أن يدعم تمويل العنصر الثاني من خطة المغرب الأخضر، المقرر تنفيذه على مدى عشر سنوات بتكلفة إجمالية تبلغ حوالي 500 مليون دولار أمريكي من أجل تمويل مشروعات تكثيف الزراعة وتنميتها. وعلى فرض أن تواصل المخصصات السنوية بموجب هذا النظام نموها بمعدل 10 في المائة سنوياً، فستبلغ مساهمة الصندوق في تمويل الخطة نحو 63.6 مليون دولار أمريكي على مدى دورتي تخصيص. ويلتزم الصندوق بمساعدة الحكومة في تنفيذ الخطة خلال فترة السنوات العشر، بالاستفادة من إطار برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المقبل ودورة التخصيص 2016-2018.

الجدول 1

حساب المخصصات بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للسنة الأولى من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

المؤشرات	السنة الأولى من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
الإطار السياساتي والقانوني للمنظمات الريفية	4.80
الحوار بين الحكومة والمنظمات الريفية	4.00
الوصول إلى الأراضي	4.20
الوصول إلى المياه الزراعية	4.14
الوصول إلى البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد	3.50
الظروف المواتية لتنمية الخدمات المالية الريفية	4.50
الظروف المواتية للاستثمار في المشروعات الريفية	4.00
الوصول إلى المدخلات الزراعية وأسواق المنتجات	4.50
الوصول إلى التعليم في المناطق الريفية	3.67
التمثيل	4.00
تخصيص وإدارة الموارد العامة للمناطق الريفية	4.33
المساءلة والشفافية والفساد في المناطق الريفية	4.00
المتوسط	4.14
درجة المشروعات المعرضة للمخاطر	4.0
درجة الرقم الإشاري لتخصيص الموارد لدى المؤسسة الدولية للتنمية (تقديرات السياسات والمؤسسات القطرية)	4.14
الدرجة القطرية	4 013
المخصصات القطرية السنوية (بملايين الدولارات الأمريكية)	6 812
(3 سنوات)	

الجدول 2

العلاقة بين مؤشرات الأداء ودرجة تقييم البلد

النسبة المئوية لتغير	درجة تقييم	المشروعات	المنشآت
مخصصات البلد بموجب نظام	درجة تقييم أداء القطاع الريفي	المعرضة للمخاطر	سيناريو التمويل
الأداء عن السيناريو الأساسي	(+/ - 0.3)	(+/ - 1)	
3	3.84	28-%	الحالة الافتراضية الدنيا
4	4.14	0%	السيناريو الأساسي
5	4.44	32-%	الحالة الافتراضية العليا

61- يورد الجدول 2 أعلاه تصورات إشارية للتمويل. فإذا تراجع تنفيذ البرنامج الجاري وانخفضت درجات أداء القطاع الريفي بمقدار 0.3 نقطة، فستتخفص المخصصات الإجمالية للمغرب بنسبة 28 في المائة. وفي المقابل، إذا زاد أداء القطاع الريفي والبرنامج القطري بمقدار 0.3 نقطة، فستزيد المخصصات السنوية بنسبة 32 في المائة.

واو- المخاطر وإدارة المخاطر

- 62- منذ عام 2005، تتضمن جميع المشروعات استراتيجية للخروج تُحدّد خلال تصميم المشروع وتفتح شيئاً فشيئاً خلال تنفيذه. ويتمثل الخطر الرئيسي الذي قد يحول دون تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول، في ضعف الاستدامة على الأجل المتوسط والطويل، وكيفية عمل المنظمات الأهلية. وسيتم الحد من هذا الخطر من خلال تعزيز الإرشاد والتوعية لزيادة تنظيم السكان على أساس طوعي، بتوفير التدريب اللازم لهم. وسيتيح الإشراف المباشر وزيادة دعم التنفيذ أن يتخذ الصندوق التدابير اللازمة في الوقت المناسب، للتصدي لحالات الطوارئ والمخاطر التي قد تؤثر على مختلف مكونات البرنامج القطري.
- 63- تكمن المخاطر الرئيسية التي قد تعيق تحقيق الأهداف الاستراتيجية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية في عدم تخصيص ما يكفي من موارد مالية وبشرية. وسيتم الحد من هذا الخطر من خلال تكثيف الحوار مع وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الفلاحة والصيد البحري كي تُعامل مخصصات الميزانية لصالح المشروعات التي يشملها البرنامج معاملة خاصة وأن يُسمح على سبيل الاستثناء بالتعاقد مع موظفين ذوي كفاءات لا تتوفر على مستوى وزارة الفلاحة والصيد البحري، مع إعطاء الأولوية لاستخدام مقدمي خدمات متخصصين.
- 64- وفيما يخص الهدف الاستراتيجي الثاني، يكمن الخطر الرئيسي في انعدام الجدوى الاقتصادية للأنشطة التي يُطلب الائتمان الصغرى لتمويلها. وسيتم الحد من هذا الخطر من خلال مساعدة مقدمي طلبات الحصول على الائتمان في اختيار أنشطتهم وتعزيز قدراتهم في مجال الإدارة التقنية والمالية (الفقرة 55).
- 65- أما الخطر الرئيسي بشأن الهدف الاستراتيجي الثاني، فيرتبط بتغير المناخ الذي يتسم بحالات جفاف أطول تهدد ربحية الاستثمارات (مزارع الأشجار المثمرة والمحاصيل الأخرى، مشروعات الري على نطاق صغير ومتوسط). وسيُتسنى الحد من هذا الخطر من خلال اختيار مناطق مواتية لزراعة الأشجار المثمرة والأصناف والأنواع المقاومة للجفاف، ونشر تقنيات ترشيد استخدام المياه، وإرشاد المزارعين.

Processus de consultation pour l'élaboration du COSOP

I. Introduction

1. Le processus de consultation pour l'élaboration du COSOP a démarré en décembre 2008 et a concerné des thèmes inscrits comme prioritaires dans l'évaluation du programme de pays pour le Maroc, ainsi que dans l'Accord conclusif correspondant. Il a consisté en la tenue d'un atelier sur les mécanismes d'appui à la mise en œuvre des projets du FIDA au Maroc et de deux Tables rondes relatives au développement du partenariat, la première avec la société civile et la seconde avec les bailleurs de fonds.

II. Atelier national de concertation sur les mécanismes d'appui à la mise en œuvre des projets du FIDA au Maroc (Rabat 10-11 décembre 2007)

A. Objectifs de l'Atelier

2. L'objectif global de l'Atelier a été de fournir une contribution partielle à la préparation des documents de base pour l'élaboration du nouveau COSOP du FIDA au Maroc en matière de mécanismes d'appui à la mise en œuvre des interventions à partir des leçons dégagées de l'exécution des différents projets clôturés ou en cours durant la dernière décennie. Deux objectifs spécifiques ont été visés par l'Atelier: i) identifier, avec les projets en cours, les contraintes transversales qui entravent leur mise en œuvre; ii) cadrer ces contraintes dans les thèmes retenus par l'Accord Conclusif pour aboutir à un plan d'action en matière de mécanismes d'appui pour l'avenir, principalement pour la durée du nouveau COSOP.

B. Contenu du programme de l'Atelier

3. En vue de répondre aux objectifs de l'Atelier et en tenant compte des résultats de l'EPP, des recommandations élaborées lors de l'atelier de Marrakech et celles susmentionnées de l'Accord Conclusif, le programme de l'Atelier qui s'est tenu à Rabat pour une durée de deux jours, les 10 et 11 décembre 2007, s'est focalisé sur les deux axes suivants: i) acquis et contraintes de mise en œuvre des projets et ii) mécanismes d'appui aux Projets pour la pérennisation des résultats et des impacts. Le premier axe a été développé dans la séance plénière, alors que l'axe 2 a été traité dans le cadre de trois groupes de travail sur les thèmes suivants: i) les appuis réguliers et ciblés par les missions de suivi et de supervision; ii) le renforcement du suivi-évaluation en tant qu'outil de gestion du projet et d'évaluation des performances et des impacts; iii) le renforcement des ressources humaines et financières.

C. Participants

4. Les participants à l'Atelier appartenaient à différentes institutions nationales et provinciales. En effet, l'Atelier a regroupé 85 participants dont: i) au niveau national, 31 provenaient des Services centraux du MAPM, 2 du MI et 3 du HCEF-LCD; ii) au niveau régional et provincial, 13 représentaient des DPA, 8 des ORMVA, 8 des Provinces, 5 des services forestiers et 4 des services de recherche-développement. Le FIDA était représenté par le Chargé du Programme du Maroc ainsi que par le réseau national de consultants du FIDA. L'Atelier a été ouvert et clôturé par le Secrétaire Général du MAPM.

III. Tables Rondes 1 et 2 de concertation avec la société civile et les institutions internationales et bailleurs de fonds. Rabat 23, 24 et 25 juillet 2008

A. Objectif global des Tables Rondes de concertation

5. Les Tables Rondes devaient fournir une contribution partielle à la préparation des documents de base pour l'élaboration du nouveau COSOP en matière de stratégie de partenariat avec les organisations de la société civile intervenant en milieu rural et les institutions internationales et ce, à partir des leçons dégagées de l'exécution des différents projets clôturés ou en cours durant la dernière décennie, ainsi que de la nouvelle architecture dans le domaine du développement rural pour ce millénaire.

B. Organisation des Tables Rondes

6. **Table Ronde 1.** Cette Table Ronde a regroupé un échantillon de 12 associations et coopératives qui activent dans le milieu rural notamment au sein des zones des projets FIDA. Elle a duré deux jours avec une séance plénière présidée par le Secrétaire Général du MAPM et des travaux de groupe. Elle s'est déroulée du 23 au 24 juillet 2008. Un document de discussion a été élaboré et distribué aux participants afin de constituer un document de base pour les travaux des deux groupes de travail qui ont été constitués: i) un premier groupe qui a examiné les questions relatives aux associations et coopératives; et ii) un deuxième groupe qui a traité de la microfinance en milieu rural.
7. **Table Ronde 2.** Les Institutions internationales qui interviennent dans le milieu rural au Maroc ont été invitées à y participer. La Table Ronde, présidée par Monsieur le Secrétaire Général du MAPM, a regroupé des représentants des Institutions et organismes internationaux qui financent ou interviennent directement dans les activités de développement rural. Il s'agit des Institutions suivantes: Agence Française de Développement (AFD), Banque Africaine de Développement (BAD), Banque Islamique de Développement (BIsD), Banque Mondiale (BM), International Center for Agricultural Research in the Dry Areas (ICARDA), KfW, Millenium Challenge Corporation (MCC), Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD), Union Européenne (Délégation de la commission européenne) et United States Agency for International Development (USAID). La Table Ronde 2 a eu lieu durant la journée du 25 juillet 2008, en séance plénière. Le FIDA a présenté le Cadre stratégique 2007-2010, les nouvelles directives pour la formulation du COSOP ainsi que les avantages comparatifs du FIDA et les domaines de partenariat qu'il sollicite avec les bailleurs de fonds et les institutions internationales présentes. Un débat a suivi chaque présentation, accompagné de propositions concrètes de partenariats potentiels qui seront approfondis et concrétisés durant la mise en œuvre du programme de pays.
8. A l'issue des discussions, le chargé du portefeuille du FIDA pour le Maroc a exprimé son souhait à ce que le FIDA puisse participer aux concertations annoncées par les participants relatives à l'élaboration de leurs stratégies respectives. Il a par ailleurs souligné les domaines et les thèmes qui se prêtent pour des partenariats avec le FIDA et a précisé que le FIDA entamera les contacts nécessaires pour engager des discussions bilatérales sur les domaines et les thèmes sur lesquels il y a convergence d'objectifs dans le cadre des orientations du nouveau COSOP pour le Maroc.

IV. Les Actes de l'Atelier national et les deux Tables

Rondes de concertation sont détaillés dans un Document de Travail séparé et les conclusions et recommandations qui ont été émises par les participants ont contribué à la formulation des objectifs stratégiques du programme de pays dans le cadre de ce COSOP

V. Enquête Client. En 2008, le FIDA a organisé une enquête client au Maroc, auprès de 18 institutions nationales et internationales, du secteur public et privé (y compris la société civile). Cette enquête consiste à mesurer l'appréciation des participants de huit critères relatifs à la démarche d'intervention du FIDA et des résultats obtenus. Il s'agit des critères suivants: appropriation du pays, alignement, harmonisation, impact sur les revenus, sur la sécurité alimentaire, autonomisation, dialogue politique au niveau national, participation dans les discussions sur les politiques de développement. Les résultats de l'enquête étaient très positifs. Le tableau ci-joint indique les appréciations des participants avec une note moyenne pour chaque critère.

Type of organization	Familiar with IFAD	Country ownership	Alignment	Harmonization	Incomes	Food Security	Empowerment	National Policy dialogue	Participation in policy discussion	Pour tout commentaire additionnel relatif aux questions précitées, veuillez utiliser l'encadré ci-après.
MOA	Fort engagement	6	6	5	6	6	6	5	5	
Civil Society	Périodique	6	6	Sans opinion	6	6	6	5	6	
MOA	Fort engagement	4	5	4	5	5	4	5	5	
Private sector	épisode	6	5	3	4	Sans opinion	5	5	5	
Civil Society	Fort engagement	5	6	Sans opinion	6	6	6	Sans opinion	6	
UN	Périodique	5	5	3	4	Sans opinion	4	Sans opinion	5	
IFI	Périodique	5	5	4	5	5	5	6	6	
MOA	Fort engagement	6	6	5	6	6	6	5	5	
IFI	Episodique	5	5	4	5	5	5	4	5	
										Lorsqu'on les compare à d'autres projets ou programmes financés par d'autres institutions financières, ceux qui sont financés par le FIDA sont, incontestablement les plus adaptés aux efforts des pouvoirs publics de mon pays pour lutter contre la pauvreté rurale. Ils répondent le mieux aux attentes des populations rurales et sont également très bien appréciés par les cadres et techniciens nationaux chargés de leur mise en oeuvre, notamment pour la qualité de leurs relations avec les cadres, experts et consultants du FIDA, la fréquence de leurs contacts et la qualité des outputs des missions de supervision des projets.
MOA	Fort engagement	6	6	6	6	6	6	6	6	
IFI	Périodique	5	6	4	5	6	5	5	5	
										Durant les 22 années où j'ai été impliqué directement dans les projets du FIDA au Maroc, je peux témoigner sincèrement que l'action du FIDA au Maroc a convaincu les pouvoirs publics à travailler pour les ruraux pauvres et restituer le droit au développement local aux communautés rurales; L'INDH (initiative National du développement Humain lancé par le Roi du Maroc en 2005 est le meilleur aboutissement de l'action du FIDA au Maroc. La présence du FIDA au Maroc est aujourd'hui nécessaire plus qu'avant pour contribuer encore plus à l'autonomisation des ruraux pauvres et à les faire sortir d'une manière durable de la pauvreté.
NGO(CGIAR)	Fort engagement	6	6	6	5	5	5	6	6	
IFI	Périodique	5	6	5	5	5	5	6	6	
MOA	Fort engagement	6	6	6	5	5	5	6	6	
MOA	Fort engagement	6	6	5	6	6	5	5	4	
										Les projets financés par entre autre le fonds international de développement agricole connaissent une dynamique sociale très importante sur le plan organisationnel, participation au processus du développement, l'auto control et le suivi des programmes. les agriculteurs impliqués dans les projets deviennent avec le temps de vrai acteurs.
MOA	Fort engagement	6	6	5	5	6	6	6	6	
MOA	Fort engagement	6	6	6	5	6	6	5	6	
MOA	Fort engagement	6	6	6	6	6	6	5	6	
Average	Morocco	5.56	5.72	4.81	5.28	5.63	5.33	5.31	5.50	

Whom total	18
Public	9
Partners	4
Private /civil:	5

Familiarity	
Very close	11
Periodically	5
distance	2

Response rate	18/25 =(70%)
----------------------	-----------------

Target Results framework	17	17	13	17	15	17	15	17
	18	18	18	18	18	18	18	18
Morocco	94.44%	94.44%	72.22%	94.44%	83.33%	94.44%	83.33%	94.44%

Situation économique du pays

Land area (km2 thousand) 2006 1/	446	GNI per capita (USD) 2006 1/	2 160
Total population (million) 2006 1/	30.50	GDP per capita growth (annual %) 2006 1/	7
Population density (people per km2) 2006 1/	68	Inflation, consumer prices (annual %) 2006 1/	3
Local currency Moroccan Dirham (MAD)		Exchange rate: USD 1 = MAD 7.69	
Social Indicators		Economic Indicators	
Population (average annual population growth rate) 2000-06 1/	1.1	GDP (USD million) 2006 1/	65 401
Crude birth rate (per thousand people) 2006 1/	22	GDP growth (annual %) 1/	
Crude death rate (per thousand people) 2006 1/	6	2000	1.8
Infant mortality rate (per thousand live births) 2006 1/	34	2006	8.0
Life expectancy at birth (years) 2006 1/	71	Sectoral distribution of GDP 2006 1/	
Number of rural poor (million) (estimate) 1/	n/a	% agriculture	16
Poor as % of total rural population 1/	n/a	% industry	28
Total labour force (million) 2006 1/	11.31	% manufacturing	17
Female labour force as % of total 2006 1/	26	% services	56
Education		Consumption 2006 1/	
School enrolment, primary (% gross) 2006 1/	106	General government final consumption expenditure (as % of GDP)	18
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2006 1/	48 a/	Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	56
Nutrition		Gross domestic savings (as % of GDP)	26
Daily calorie supply per capita	n/a	Balance of Payments (USD million)	
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2006 2/	23	Merchandise exports 2006 1/	12 707
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2006 2/	10	Merchandise imports 2006 1/	23 574
Health		Balance of merchandise trade	-10 867
Health expenditure, total (as % of GDP) 2006 1/	5 a/	Current account balances (USD million)	
Physicians (per thousand people)	1 a/	before official transfers 2006 1/	-4 661
Population using improved water sources (%) 2004 2/	81	after official transfers 2006 1/	1 851
Population with access to essential drugs (%) 2/	n/a	Foreign direct investment, net 2006 1/	2 356
Population using adequate sanitation facilities (%) 2004 2/	73	Government Finance	
Agriculture and Food		Cash surplus/deficit (as % of GDP) 2006 1/	-2
Food imports (% of merchandise imports) 2006 1/	9	Total expenditure (% of GDP) 2006 1/	n/a
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2006 1/	426 a/	Total external debt (USD million) 2006 1/	18 493
Food production index (1999-01=100) 2006 1/	142	Present value of debt (as % of GNI) 2006 1/	30
Cereal yield (kg per ha) 2006 1/	1 622	Total debt service (% of GNI) 2006 1/	5
Land Use		Lending interest rate (%) 2006 1/	12 /a
Arable land as % of land area 2006 1/	19 a/	Deposit interest rate (%) 2006 1/	4
Forest area as % of total land area 2006 1/	10 a/		
Irrigated land as % of cropland 2006 1/	15 a/		

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database CD ROM 2008

2/ UNDP, *Human Development Report*, 2007/2008

Cadre de gestion des résultats du COSOP

Alignement sur la stratégie du pays	Principaux résultats visés par le COSOP			Objectifs institutions/politiques publiques
Initiative Nationale de Développement Humain (INDH) Plan Maroc Vert (PMV)	Objectifs stratégiques du COSOP	Indicateurs de résultats ¹⁾	Indicateurs intermédiaires ¹⁾	Attentes politiques/institutionnelles spécifiques
<p>1.1 INDH: appropriation des projets et des interventions par les communautés rurales et les acteurs de développement local.</p> <p>1.2 PMV: mise à niveau solidaire du tissu social et agrégation communautaire en milieu rural.</p>	<p><u>OS I:</u> Renforcer la participation des communautés rurales dans le processus de développement.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • 50% des organisations de base participent à la planification, programmation et mise en œuvre de leurs plans de développement communautaire. • 10% des organes de direction des associations et coopératives sont dirigés par des femmes. 	<ul style="list-style-type: none"> • 500 organisations communautaires sont créées • 400 Plans de développement communautaires (PDC) sont approuvés. • 250 organisations communautaires tiennent régulièrement leurs assemblées générales. • 5 000 femmes et filles reçoivent une formation en techniques de production, de gestion et de prise de décision. 	<ul style="list-style-type: none"> • Les acteurs nationaux et les partenaires extérieurs adoptent la programmation participative et renforcent la synergie et la coordination dans le cadre de leurs programmes de lutte contre la pauvreté rurale au Maroc. • Le MAPM met en place une Unité centrale de coordination et de gestion des projets et renforce leurs cellules de suivi-évaluation et leur réseau. • Le Gouvernement affecte des ressources financières et humaines suffisantes.
<p>2.1 INDH: renforcement du microcrédit au niveau rural et création des activités génératrices de revenus stables et d'emplois.</p> <p>2.2 PMV: engagement massif du secteur financier (bancaire et microcrédit) vers le milieu rural.</p>	<p><u>OS II:</u> Promouvoir l'accès des ruraux pauvres notamment des femmes et des jeunes, à des services financiers adaptés et durables.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • 3 Associations de microcrédit (AMC) nationales, sont opérationnelles dans les zones des projets. • Au moins 25% de femmes et de jeunes ciblés par les projets ont bénéficié d'un microcrédit. • 70% des femmes et 60% des jeunes ayant développé de nouvelles activités agricoles, para 	<ul style="list-style-type: none"> • Au moins deux nouveaux produits financiers et des conditions d'octroi adaptés aux cycles de production sont diffusés par les AMC. • 10% de femmes et de jeunes ciblés par les projets ont bénéficié d'un microcrédit à mi-parcours du COSOP. • 80% des femmes et des jeunes bénéficiaires de microcrédit ont reçu une 	<ul style="list-style-type: none"> • Le cadre juridique du microcrédit a évolué pour fournir des produits financiers adaptés (épargne, micro-assurance) dans le cadre d'un dialogue entre le Gouvernement d'une part et le FIDA et autres bailleurs d'autre part. • Mise en place par le FIDA de mécanismes pour le financement directe des institutions de microfinance.

Alignement sur la stratégie du pays	Principaux résultats visés par le COSOP			Objectifs institutions/politiques publiques
	Objectifs stratégiques du COSOP	Indicateurs de résultats ¹⁾	Indicateurs intermédiaires ¹⁾	Attentes politiques/institutionnelles spécifiques
Initiative Nationale de Développement Humain (INDH) Plan Maroc Vert (PMV)		agricoles ou non agricoles ont bénéficié de microcrédit.	formation en gestion des investissements.	
3.1 INDH: accès aux équipements et services sociaux de base par les populations des Communes rurales les plus démunies. 3.2 PMV: intensification et valorisation des activités agricoles de 300 000 petits agriculteurs et éleveurs.	<u>OS.III.</u> Promouvoir l'accès à l'eau et aux techniques agricoles améliorées.	<ul style="list-style-type: none"> • 75% des projets d'accès à l'eau par la petite et moyenne hydraulique (PMH) retenus, ont été réalisés. • 80% des infrastructures de PMH sont gérées et entretenues par des associations d'usagers. • 30% d'agriculteurs utilisant des infrastructures de PMH, enregistrent une augmentation des rendements de 30% et développent des activités de valorisation de leurs produits. 	<ul style="list-style-type: none"> • 150 associations d'usagers sont opérationnelles. • 6000 agriculteurs ont participé aux activités de formation et de vulgarisation • 3000 femmes ont accès à des pratiques agricoles améliorées (sarclage, petits ruminants, apiculture, aviculture) • Au moins 10 conventions lient les projets avec les agents de l'innovation (Instituts de formation et de recherche et les fondations). • La valorisation de 5 produits a été appuyée par les projets. 	<ul style="list-style-type: none"> • Le Gouvernement renforce la recherche-développement dans les zones de PMH vulnérables et pour des filières de la petite agriculture. • Le Gouvernement a mis en application la nouvelle législation concernant l'agriculture biologique et la labellisation, notamment pour les produits des zones marginalisées • Adoption par le Gouvernement de mesures incitatives en faveur de la valorisation des produits agricoles

¹⁾ La situation de référence pour chaque indicateur sera définie lors de la formulation de chaque projet dans le cadre des Enquêtes Participatives Rurales (EPR) et les enquêtes de base du Système de Gestion des Résultats et de l'Impact (SYGRI).

Cadre de gestion des résultats du précédent COSOP

A. Description et analyse de la stratégie du FIDA

1. Une évaluation du programme de pays, effectuée par le Bureau de l'évaluation du FIDA en 2007 présentait une évaluation détaillée du COSOP précédent, de sa stratégie, des projets mis en œuvre et des résultats et impacts des projets sur les populations ciblées. Les principaux points relevés dans cette évaluation figurent ci-après.
2. **Orientations et contenu.** Le COSOP du Maroc, qui date de 1999, a été élaboré selon les anciennes directives. En effet, les axes stratégiques de l'assistance du FIDA au Maroc se focalisent sur **quatre directions prioritaires**: i) répondre aux besoins exprimés par les communautés rurales en matière de développement agricole et d'amélioration des conditions de vie; ii) promouvoir la sécurité alimentaire nationale et celle des ménages, en diversifiant la production et en appuyant les produits qui disposent d'un avantage comparatif sur les marchés nationaux et internationaux; iii) renforcer la planification et l'exécution décentralisées et déconcentrées, en appuyant la création ou la consolidation d'institutions locales et de la société civile; iv) améliorer l'accès des ménages ruraux pauvres aux ressources productives, telles que la terre, l'eau, le savoir-faire technique et les services financiers.
3. Sur le plan géographique, le COSOP a identifié **trois zones prioritaires**, à savoir les régions montagneuses, les terres de parcours (élevage extensif) à faible potentiel et les zones arides du Sud à faible potentiel. Concernant la formulation et la gestion des projets, il préconise plusieurs approches: i) la participation des communautés, notamment celle des femmes et des jeunes; ii) l'innovation et le transfert technologique, qui doivent profiter aux groupes cibles des projets du FIDA; iii) le développement de l'infrastructure rurale et des équipements de base; iv) la promotion de la microentreprise et des activités génératrices de revenus.
4. Sur le plan institutionnel, le COSOP poursuit les objectifs suivants: i) développer et renforcer les capacités des organisations rurales de base (par exemple les coopératives de producteurs et les associations d'usagers de l'eau agricole), qui sont des partenaires essentiels pour la mise en œuvre des projets; ii) augmenter les capacités des agences chargées de l'exécution des projets.
5. En ce qui concerne les partenariats avec les autorités marocaines, le COSOP se concentre sur le Ministère de l'agriculture et ses agences déconcentrées, à savoir les Directions provinciales de l'agriculture et les Offices régionaux de mise en valeur agricole. Quant aux cofinancements avec les bailleurs internationaux, le COSOP retient la possibilité de collaborer avec des partenaires historiques du FIDA, tels que le FADES, la BAD, la BM, la BID et le Fonds de l'OPEP, mais il envisage également de nouvelles collaborations, notamment avec l'Union européenne, voire avec des agences bilatérales (qu'il s'agirait d'identifier en consultation avec le gouvernement).
6. Le COSOP définit les principaux domaines sur lesquels doit porter le dialogue politique avec le gouvernement marocain: i) les modalités d'application de la loi 33-94 relative au développement de l'agriculture pluviale; ii) l'utilisation de nouveaux produits financiers destinés à la clientèle rurale et la recherche des meilleures pratiques dans le cadre de la loi 18-97 sur le microcrédit; iii) la décentralisation, la participation et la gouvernance locale, afin d'assurer un rôle plus important aux institutions locales dans le processus de développement.
7. En ce qui concerne l'**analyse de la situation** et la définition des objectifs globaux, le COSOP est clair. Il met l'accent sur la nécessité de répondre aux besoins exprimés par les communautés rurales en matière de développement agricole et d'amélioration des conditions de vie dans les zones défavorisées. Si le FIDA accorde un intérêt particulier à la satisfaction des besoins élémentaires des populations rurales pauvres, c'est qu'il a souvent été l'unique intervenant dans certaines zones

reculées du pays, comme les régions montagneuses et steppiques. Pourtant, on notera quelques insuffisances dans l'analyse du contexte politique, social et économique. Le COSOP n'a en effet pas identifié concrètement les dynamiques à l'œuvre, comme la transition politique et l'accélération du processus de libéralisation, ni les véritables défis que le Maroc est appelé à relever. De même, il ne mentionne pas clairement l'aggravation de la pauvreté au cours des années 90.

8. Le COSOP tend à sous-estimer les obstacles réels à la réduction de la pauvreté, comme la faiblesse et la volatilité de la croissance économique, la vulnérabilité du secteur agricole aux aléas climatiques, la dualité du modèle de développement ou encore la répartition inéquitable des richesses. Certes, il présente la séquence logique à utiliser pour le ciblage: les zones les plus défavorisées, les communautés les plus démunies à l'intérieur de ces zones, puis les groupes les plus pauvres parmi ces communautés.
9. **Renforcement institutionnel.** Le COSOP insiste sur la nécessité de développer et de renforcer les capacités des organisations rurales de base, partenaires essentiels pour la mise en œuvre des projets. Le COSOP vise aussi à renforcer la planification et l'exécution décentralisées et déconcentrées des actions de développement. À cet effet, les projets du FIDA ont introduit dans leurs zones d'intervention des approches novatrices en matière de planification et d'organisation du développement local: coopératives pastorales, plans de développement de douar, associations d'usagers de l'eau agricole, coopératives féminines.
10. **Opérationnalisation du COSOP.** Les ressources allouées à l'opérationnalisation du COSOP sont les mêmes qui financent la préparation et la gestion des projets. Au siège du FIDA, elles incluent un chargé de programme et une assistante administrative. Au cours des dernières années, la personne chargée des opérations au Maroc était également responsable de deux autres pays. Sa fonction exigeait donc des efforts considérables. Un réseau informel de consultants a été créé au cours des trois dernières années, dans le but d'assurer un appui de proximité aux projets.
11. Depuis 1979, le FIDA a financé 11 projets au Maroc, ce qui représente au total 164 millions de US\$ environ de prêts à conditions intermédiaires. Le coût global des projets cofinancés par le FIDA au Maroc dépasse 1,42 milliard de US\$. Ce montant est très élevé par rapport aux standards du Fonds. Il est dû surtout au coût des deux premiers projets, dans lesquels la contribution du FIDA correspondait à moins de 4% de l'enveloppe totale. Hormis ces deux cas quelque peu exceptionnels, le FIDA a financé près de 41% du coût des projets et le Gouvernement du Maroc 37,5%. À partir de 1996, avec l'approbation du sixième projet du FIDA (PDRTT), certains changements sont intervenus dans la structure du partenariat et du financement: la proportion des coûts financés par les prêts du FIDA a augmenté et les projets ont été supervisés par l'UNOPS. Avant cette date, le cofinancement de 17 bailleurs internationaux était plus important et le Fonds arabe pour le développement économique et social (FADES) était la principale institution coopérante.
12. Les projets comprennent en général plusieurs composantes. Ils sont parfois spécialisés sur un secteur, par exemple le pastoralisme dans le cas du PDPEO. La distribution des coûts entre les différentes composantes varie considérablement selon que l'on inclut ou non les deux premiers projets dans l'analyse. Si on ne les prend pas en considération, 38% des coûts ont été absorbés par l'hydraulique et l'infrastructure, 23% par l'élevage, 17% par le développement agricole, la recherche et la vulgarisation, 11% par la finance rurale et la microentreprise, 7% par l'appui institutionnel à la gestion des projets et 4% par le développement local et les partenariats.
13. Plusieurs projets du FIDA au Maroc ont été cofinancés par d'autres bailleurs de fonds. Ainsi, la BAD a contribué au financement et à la supervision du PDPEO I, clôturé en 2002. Son engagement s'est élevé à 24,8 millions de US\$ sur un total de

47,7 millions. De leur côté, la BID et le Fonds de l'OPEP ont participé au financement du PDRT, à hauteur de respectivement 7 millions et 5,6 millions de US\$. Ces deux institutions se sont concentrées sur l'infrastructure rurale (pistes, routes, eau potable). Enfin, la KfW a fourni un appui financier direct ou indirect à deux projets du FIDA (le PDRT dans la zone du Dadès et le PDRTT).

14. Le Maroc a aussi bénéficié de dons régionaux d'assistance technique durant la période 1997-2007. Le FIDA a en effet soutenu des institutions scientifiques internationales, comme Acción, l'IFPRI, le CIHEAM, l'ICARDA, l'IFDC et le CRDI. Il a financé leurs activités régionales de R&D dans des secteurs aussi diversifiés que la finance rurale, la gestion participative des ressources en eau, la culture des céréales, des études socio-économiques et la thématique de la femme rurale. Ces interventions ont inclus l'ensemble des projets du FIDA au Maroc. Sur le total des dons accordés, il est difficile de chiffrer avec exactitude la proportion qui a été affectée au Maroc, mais on peut l'estimer à environ 5 millions de US\$.

B. Principaux résultats obtenus

15. En règle générale, les projets financés par le FIDA ont été formulés de manière pertinente, puis mis en œuvre avec efficacité et efficience. Ils ont induit des effets positifs réels. On a constaté leur impact direct sur l'augmentation des ressources matérielles et des revenus des populations, l'amélioration des conditions de vie en milieu rural, le développement du capital humain et social, ainsi que sur l'application des concepts participatifs à grande échelle. Le portefeuille du FIDA au Maroc a été globalement plus performant que la moyenne des projets considérés par l'ARRI 2005.
16. Par ailleurs, les projets sont toujours à la recherche de solutions plus efficaces pour promouvoir la finance rurale, pour valoriser et appuyer les activités productives. Dans ces secteurs, leurs progrès sont en évolution. En matière de commercialisation notamment, les approches proposées ne sont pas encore bien adaptées aux situations locales. En outre, les systèmes de suivi et surtout d'évaluation devraient être renforcés pour constituer de véritables outils de pilotage. Ils sont souvent orientés vers l'observation des réalisations physiques et des décaissements, plutôt qu'à l'analyse des résultats et des impacts des projets à l'aide d'indicateurs précis et vérifiables. Avec l'introduction des systèmes de gestion des résultats et de l'impact (RIMS) depuis 2005, on s'attend à des améliorations dans ce domaine.
17. La durabilité des impacts des projets dépend de l'évolution future de l'environnement socioéconomique et sociopolitique, mais aussi des actions de consolidation à mettre en place. Deux aspects sont particulièrement positifs sur ce plan : certaines coopératives pastorales évoluent vers un raisonnement économique et une organisation à caractère professionnel ; les infrastructures (eau potable, routes, pistes, aménagements hydrauliques ...) sont prises en charge soit par les pouvoirs publics (agences spécialisées ou collectivités territoriales), soit par les organisations de base. Mais il existe aussi des aspects préoccupants. Étant donné la forte compression du personnel de l'État et des allocations budgétaires, on peut craindre que les ressources ordinaires des agences publiques ne soient pas suffisantes pour assurer un appui technique et financier adéquat.
18. Les projets du FIDA ont introduit dans leurs zones respectives quelques **innovations** à la fois sur le plan des approches et des techniques. Certaines pratiques inédites (gestion participative dans la petite et moyenne hydraulique, solutions techniques dans l'adduction d'eau potable) ont été reprises par des agences et des programmes publics (ONEP, Direction des aménagements hydroagricoles du Ministère de l'agriculture). D'autres innovations (*alley cropping*, nouvelles espèces arboricoles) ont été adoptées par les paysans eux-mêmes. Jusqu'à présent, les projets se sont montrés peu inventifs dans le secteur de la finance rurale. De même, ils n'ont pas recouru à des approches originales susceptibles de resserrer leurs liens avec la recherche agricole. À ce propos, on

notera que les activités des dons d'assistance technique sont encore faiblement reliées aux projets financés sur prêts. En outre, il n'existe pas, à l'intérieur du FIDA, des mécanismes bien conçus et systématiques de promotion de l'innovation (expériences pilotes, évaluation, capitalisation, diffusion et médiatisation). Pour les créer, il s'agirait de réviser la conception et la composition des activités de partenariat, de dialogue politique et de gestion des connaissances. Les efforts devraient surtout se concentrer sur la finance rurale ainsi que sur les connexions entre la recherche agricole, la vulgarisation et le cycle des projets.

19. En matière d'infrastructures rurales, les aménagements hydroagricoles, ont apportées des améliorations notoires dans les zones montagneuses et arides du Sud. Le bétonnage des séguías, la réhabilitation des khetaras et l'épandage des eaux de crue sont autant de mesures qui ont parfois transformé radicalement la situation agricole dans ces régions fortement handicapées par les conditions climatiques. Comme l'ont montré les enquêtes préparatoires à la présente évaluation, réalisées en mai 2006, la superficie agricole utile (SAU) irriguée par ménage a pratiquement doublé dans les zones du PDRTT. Elle s'est accrue d'environ 45% pour les bénéficiaires du PDRZMH. Comme il a été montré dans le contexte du PDRTT, les travaux d'épierrage ont eu des effets immédiats par une dynamique de mise en valeur (nettoyage des parcelles, équipements pour l'irrigation, plantations arboricoles) et sur la valeur vénale des terres épierrées qui s'accroît considérablement, passant de 5000 à 50 000 DH/ha.
20. L'adduction d'eau potable a libéré les femmes de leur corvée d'eau quotidienne et a contribué à améliorer l'état de santé des bénéficiaires. L'aménagement de routes et de pistes rurales a permis de réduire les coûts d'approvisionnement en intrants et en denrées de base, d'écouler plus facilement les productions agricoles et surtout d'améliorer l'accès aux infrastructures sociales, comme les centres de soins et les écoles.
21. L'intensification des systèmes de culture dans les périmètres de petite et moyenne hydraulique a eu des effets positifs sur l'augmentation des rendements des cultures annuelles et de l'arboriculture dans la zone du PDRT, du PDRTT et du PDRMH. Les projets ont eu par ailleurs, des impacts très positifs sur la santé animale: le taux de mortalité a fortement baissé dans la zone du PDRT, et le taux de fertilité a augmenté de près de 10 points dans l'Oriental.
22. Le PDRT, le PDRTT et le PDRZMH ont équipé et/ou aménagé 135 Centres d'animation féminine (CAF), qui ont offert une formation à au moins 11 500 femmes. Grâce aux compétences acquises, ces dernières ont pu augmenter leurs revenus. En outre, grâce aux formations dispensées et aux activités génératrices de revenus, les femmes ont acquis un savoir-faire dans divers domaines, comme l'élevage, l'artisanat, la commercialisation ou la gestion. Les projets les ont aussi aidées à établir des contacts avec les institutions basées en dehors de leur région, que ce soit pour demander des renseignements, obtenir des services ou accéder au microcrédit (actuellement, les femmes représentent 42% des emprunteurs dans la zone du PDRZMH et 65% dans celle du PDPEO-II).
23. Les projets ont eu un impact positif sur la sécurité alimentaire des ménages. Cela s'explique principalement par la diversification et l'intensification des activités agricoles dans les périmètres de PMH, l'augmentation de la production animale et le désenclavement des douars, qui a amélioré l'accès au marché. Tous ces éléments se sont conjugués pour engendrer une hausse de l'autoconsommation et des revenus des ménages. Faute d'indicateurs anthropométriques, l'enquête auprès des bénéficiaires des projets PDRT, PDRTT et PDRZMH a révélé que les disponibilités alimentaires de leurs familles ont augmenté.
24. Les projets ont recouru à des approches favorisant la participation et la responsabilisation des bénéficiaires. De ce fait, ils ont apporté une contribution appréciable au développement et à la création de nombreuses associations

professionnelles couvrant divers domaines agricoles (irrigation, gestion des parcours, apiculture, petit élevage, oléiculture, traitement et conditionnement des dattes, ...). Dans ce nouveau tissu associatif, les jeunes diplômés tendent à occuper une place importante. Les interventions dans le secteur de l'eau ont largement contribué à la formation d'un précieux capital associatif. Sur les 228 systèmes d'adduction d'eau potable qui ont été aménagés, 86 sont exploités par des associations préalablement créées et formées pour cette tâche. Quant aux périmètres de petite et moyenne hydraulique réhabilités par les projets, ils sont gérés par 200 associations d'usagers de l'eau agricole (AUEA). Constituées ou redynamisées avant le démarrage des travaux, ces associations ont reçu une formation portant sur les aspects techniques et la gestion. Le PDPEO et le PDRTT ont créé 60 coopératives pastorales regroupant au total 15 000 adhérents. Il en est résulté une dynamique d'adhésion aux actions de réhabilitation des parcours steppiques, qui a constitué le début d'un processus de gestion durable des ressources pastorales. Les programmes d'initiation des femmes à l'élevage ont renforcé le mouvement des organisations professionnelles de base. Ils ont en effet engendré la création de plusieurs coopératives et groupements gérés par les femmes (PDRT: 30 coopératives d'élevage, PDRZMH: 16 groupements). Bien qu'elles soient encore fragiles, ces organisations rendent déjà quelques services aux adhérentes et leur ouvrent des perspectives importantes.

25. La mission d'évaluation a également examiné le système d'appui à l'exécution des projets, qui se base essentiellement sur l'apport des institutions coopérantes, ainsi que le fonctionnement des unités de coordination des projets. La plupart du temps, les supervisions, menées par les institutions coopérantes, se sont contentées d'examiner les déboursements, l'état d'avancement des projets ainsi que leur conformité avec les procédures du bailleur de fonds et les clauses de l'accord de prêt. Elles n'ont pas suffisamment abordé les problèmes techniques et organisationnels auxquels sont confrontés les projets. En outre, les recommandations de ces missions sont parfois restées lettre morte. Or, elles portent souvent sur des questions vitales pour la conduite des projets, comme l'insuffisance du budget de fonctionnement, le manque de ressources humaines, les problèmes de coordination, le déficit du cadre juridique et institutionnel ou encore l'absence d'un système de suivi-évaluation.
26. En plus des services rendus par les institutions coopérantes chargées de la supervision, le FIDA a organisé des missions de suivi et d'appui, qui ont aidé les agences à améliorer l'exécution de leurs programmes. Les recommandations formulées sur cette base, dont la concrétisation ne dépend pas directement de l'équipe des projets ni du FIDA, tardent toutefois à produire leurs effets. Elles semblent se perdre dans les dédales des circuits décisionnels de l'administration centrale marocaine. À l'instar de ce qui se passe pour la supervision, certaines recommandations récurrentes restent sans suite.
27. Les unités de gestion des projets du FIDA sont intégrées aux agences du Ministère de l'agriculture (Directions provinciales de l'agriculture et Offices régionaux de mise en valeur agricole). On a ainsi évité la création d'organisations parallèles et temporaires pour la gestion quotidienne et la mise en œuvre des projets¹. Toutefois, ces agences souffrent d'un déficit croissant en ressources humaines, qui s'est encore aggravé avec le programme de départ volontaire dans la fonction publique. C'est là un handicap majeur pour la réalisation d'interventions dans des zones défavorisées.
28. En fonction de ses résultats, l'EPP a émis des recommandations pour la formulation du nouveau COSOP qui figurent dans l'Accord conclusif ci-dessous.

¹ Ce qui est conforme aux nouvelles orientations prises par les organisations internationales, notamment dans la Déclaration de Paris (2005).

Accord conclusif de l'EPP

A. Le processus d'évaluation

1. Le Bureau de l'évaluation du FIDA a entrepris une évaluation du programme de pays (EPP) du FIDA au Maroc, avec trois objectifs principaux: i) évaluer la qualité de la stratégie suivie par le FIDA depuis novembre 1999; ii) apprécier la performance et l'impact des opérations réalisées; iii) proposer une série de conclusions et de recommandations sur lesquelles le FIDA s'appuiera pour élaborer, à l'issue de l'exercice, un nouveau document de stratégie pour le Maroc. Ce nouveau document de stratégie s'appuiera sur le présent Accord conclusif, qui marque l'achèvement du processus d'évaluation.
2. En mai 2006, un document d'orientation a défini les objectifs, la méthodologie et le calendrier de l'évaluation. Celle-ci s'est appuyée sur un *partenariat clé*, qui incluait des représentants du Gouvernement, des unités de gestion des projets, de la Division du FIDA pour le Proche Orient et l'Afrique du Nord et du Bureau de l'Évaluation du FIDA. Une mission s'est rendue au Maroc, du 30 octobre au 01 décembre 2006. Le rapport, qui en a résulté, a fait l'objet, à divers stades, de discussions avec des cadres du Gouvernement marocain et du FIDA. Un atelier national a été organisé à Marrakech les 28 et 29 Juin 2007 pour: a) discuter les principaux résultats et leçons tirées et b) préparer le terrain pour formuler l'accord conclusif.
3. Conformément à la politique d'évaluation et aux procédures en vigueur au FIDA, le Bureau de l'évaluation du Fonds est responsable du contenu du rapport d'évaluation qu'il présente en toute indépendance au Conseil d'administration du Fonds. L'accord conclusif présente les conclusions et les recommandations et les mesures à prendre et à exécuter, qui ont fait l'objet d'un consensus entre le Gouvernement du Maroc, représenté par le Ministère de l'agriculture et de la pêche maritime (MAPM), et le FIDA, représenté par le Département de la gestion des opérations.

B. Les principaux constats de l'évaluation

4. Depuis 1979, et jusqu'à l'époque de l'évaluation de programme, le FIDA a financé au Maroc 09 projets pour un montant total de 146,2 millions de US\$ de prêts à conditions intermédiaires². Le coût total des projets cofinancés par le FIDA au Maroc dépasse 1,42 milliard de US\$. Mis à part les deux premiers projets, le FIDA a financé près de 41% des coûts des projets et le Gouvernement du Maroc 37,5%. Les opérations ont été menées dans les trois zones prioritaires, à savoir, les zones montagneuses, les zones de parcours (élevage extensif) à faible potentiel et les zones arides du sud. Le Maroc a aussi bénéficié de dons d'assistance technique. Ces dons ont appuyé des organisations telles que ACCION, IFPRI, CIHEAM, ICARDA, IFDC, CRDI, INRA, ISCAE, IAV Hassan II et ont visé des secteurs et thématiques assez diversifiés, incluant la finance rurale, la gestion participative des ressources en eau, la culture des céréales, des études socioéconomiques et la femme rurale. Les dons étant surtout à caractère régional, le montant de la partie dédiée au Maroc se situe à environ 5 millions de US\$ durant les cinq dernières années. Le dernier document stratégique du FIDA pour le Maroc a été approuvé en novembre 1999.
5. L'évaluation a confirmé la pertinence des objectifs poursuivis par les opérations du FIDA au Maroc. Ces objectifs ont été en harmonie avec les politiques et les stratégies publiques, ainsi qu'avec les orientations du FIDA. Les projets FIDA s'inscrivent dans l'évolution des approches préconisées par les stratégies nationales et celles du FIDA en passant de la participation au sens sensibilisation/concertation à la participation

² Les 9 projets ont été financés à travers 10 prêts car le PDRT a été financé à travers deux prêts. En septembre 2007 le Conseil d'Administration du FIDA a approuvé un dixième projet. Le montant total des prêts du FIDA est maintenant US\$ 164 millions.

au sens négociation pour la planification, partage des coûts et contractualisation pour la mise en œuvre et la gestion des réalisations³. Si les objectifs et les approches des projets, ainsi que les sous-secteurs d'intervention en eux même, sont pertinents et cohérents avec les orientations stratégiques des différents partenaires, des contraintes se posent surtout dans la valorisation de la production (filières, commercialisation) et la conception des interventions en matière de finance rurale⁴.

6. Les impacts sont « visibles » dans la consolidation et l'augmentation des ressources productives des populations cibles, à travers l'extension de l'arboriculture fruitière, la diversification des cultures et la consolidation des effectifs et de la santé des animaux. En matière d'opportunité d'emploi et de revenu, les enquêtes menées par cette évaluation montrent qu'il est plus fréquent pour les bénéficiaires des projets FIDA que pour les groupes témoins de percevoir une amélioration. Par contre, les projets montrent des faiblesses récurrentes en tout ce qui concerne l'appui à la commercialisation et à l'organisation des filières, même si quelques initiatives commencent à être prises. Sur le plan de la sécurité alimentaire des ménages, l'impact positif des projets est lié principalement au niveau des périmètres de petite et moyenne hydraulique et à l'amélioration de la production animale. L'adoption par les projets d'approches favorisant la participation et la responsabilisation des bénéficiaires a eu des effets appréciables sur le développement et la création d'un grand nombre d'associations et d'organisations professionnelles couvrant divers domaines où les jeunes diplômés tendent à occuper une place importante.
7. La durabilité des impacts reste fonction de l'évolution future à la fois de l'environnement socio-économique et sociopolitique et des actions de consolidation à mettre en place. Les aspects positifs sont associés aux options affichées par les pouvoirs publics concernant la promotion de la société civile, la concertation et contractualisation avec les usagers, ce qui permet déjà d'observer une prise en charge de la gestion et des coûts d'entretien, et une bonne qualité des réalisations. Par contre, les aspects à risques sont liés, entre autres, à la disponibilité d'un appui technique et financier adéquat dans les ressources ordinaires des agences publiques liée à la forte réduction des effectifs des agents de l'Etat et des allocations budgétaires.
8. En ce qui concerne les innovations et le potentiel de reproductibilité, les projets FIDA ont introduit dans leurs zones respectives des innovations à la fois sur le plan des approches et des techniques. Il s'agit d'approches et technique qui sont peut être connues ailleurs mais innovantes au Maroc ou dans les zones des projets. Certaines de ces innovations ont déjà été reprises par d'autres bailleurs ou soutenues par des organisations publiques marocaines (gestion participative des périmètres irrigués, petites innovations dans l'adduction d'eau potable, la programmation et la planification de proximité au niveau douar, et le ciblage à plusieurs niveaux). Néanmoins, il conviendrait de signaler qu'au stade de l'exécution des projets, des mécanismes (notamment en ce qui concerne le partenariat avec les institutions de R&D) ne sont pas toujours mis en place pour détecter (au sein du projet ou ailleurs), valoriser et promouvoir les innovations au profit des zones d'intervention et les synergies entre projets (prêts) et dons d'assistance technique demeurent encore assez faibles.

³ Selon le Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime, des efforts importants ont été déployés, dans le cadre des projets, pour le renforcement des capacités locales de l'ensemble des acteurs de développement (formation, organisation en associations et coopératives, diversification des activités). Ces efforts auraient contribué, d'une manière significative, à l'amélioration et à la capitalisation du savoir faire local et par conséquent à l'enrichissement du capital humain qui constitue la base de toute durabilité

⁴ Selon le Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime, les résultats des actions menées dans le microcrédit seraient satisfaisantes (le montant mobilisé par les associations de microcrédit dans la zone du projet Haouz a atteint 2,5 fois le montant global du crédit conventionnel octroyé par les caisses locales du crédit Agricole du Maroc.

C. Recommandations et réactions des différents partenaires

Les axes de la nouvelle stratégie du FIDA au Maroc

9. Les recommandations de l'évaluation:

- La préparation d'un nouveau COSOP est prévue et le document devra être rédigé conformément aux nouvelles directives du FIDA en matière de préparation des stratégies de pays. En plus ce document devra s'inspirer du nouveau plan d'action du FIDA et de nouvelles modalités opérationnelles en vigueur. Compte tenu des résultats de cette évaluation, la préparation du nouveau COSOP devra prendre en compte les aspects suivants: i) l'évolution de la pauvreté au Maroc qui est maintenant mieux connue grâce à la carte de la pauvreté mais aussi des obstacles pour la réduction de la pauvreté; ii) les changements du contexte socio-économique et politique dans le pays, les nouvelles stratégies et initiatives régionales et nationales (INDH, stratégies régionales quand elles existent) et les programmes d'intervention sectorielle, notamment dans le développement rural et la gestion des ressources naturelles. Dans ce contexte il sera important de mieux réfléchir sur les perspectives d'intervention rurales multisectorielles et non seulement agricoles; iii) La définition des partenariats. Ceci inclut les partenariats avec les institutions publiques à travers un élargissement du partenariat pour tenir compte d'institutions peu impliquées jusqu'à présent, telles que les autorités provinciales et régionales qui commencent à jouer un rôle de premier plan dans la définition des stratégies de développement territorial. En même temps la définition du partenariat avec les organisations internationales (par exemple, BAD, FAO, BM, UE, PNUD, ...) devrait être mieux spécifiée (objectives et règles d'engagement). De même il sera nécessaire de mieux définir le rôle des organisations non gouvernementales (ONG, coopératives et autre associations de base) et du secteur privé dans le programme de coopération entre le FIDA et le Gouvernement du Maroc.
- Fort de sa longue expérience au Maroc en matière de développement rural et de lutte contre la pauvreté et de sa connaissance des politiques publiques et des institutions marocaines, le FIDA devrait renforcer son dialogue politique, en concertation avec d'autres agences internationales, à la fois avec les pouvoirs publics du pays afin d'améliorer davantage le contexte institutionnel et socio-économique pour la mise en œuvre de la stratégie ainsi qu'avec les acteurs non gouvernementaux (Organisations professionnelles, ONG, secteur privé, Communauté scientifique). Le renforcement de la présence du FIDA (selon une modalité appropriée qui reste à définir en fonction des objectifs et des moyens disponibles) dans le pays faciliterait non seulement l'intensification du dialogue politique avec le gouvernement et la coordination avec les partenaires mais aussi le pilotage et la mise en œuvre des projets.
- Finalement, il conviendra d'organiser la préparation du nouveau COSOP dans le cadre d'une concertation élargie impliquant l'ensemble des acteurs publics, privés et associatifs et de prévoir une mise à jour et un ajustement périodique du COSOP car une stratégie nécessite de la souplesse pour s'adapter à l'évolution du contexte politique, social, économique et institutionnel.

Observations du Gouvernement du Maroc - MAPM

10. Les interventions multisectorielles du FIDA au Maroc ne doivent pas être dissociées du développement agricole.
11. En tant que Fonds d'appui au développement agricole, le FIDA est appelé à continuer à focaliser son intervention sur les aspects liés à la promotion de l'agriculture avec comme finalités la lutte contre la pauvreté, l'augmentation des revenus des population les plus vulnérables et la préservation des ressources naturelles au niveau des espaces caractérisés par un retard économique et social prononcé, notamment, les zones de montagne et les zones arides.

12. Les activités portant sur les autres aspects multisectoriels peuvent faire l'objet de partenariat conclus avec les acteurs concernés, autour des projets financés par le fonds.
13. Recommandations supplémentaires:
 - En partenariat avec les instances spécialisées en la matière du MAPM, adopter une stratégie de communication plus ambitieuse axée sur une plus large diffusion des acquis auprès des partenaires et qui pourrait contribuer au renforcement du dialogue politique pour la mobilisation des décideurs et de la population rurale;
 - Continuer à renforcer les capacités locales à travers l'organisation des populations et l'amélioration de leur capacité d'autogestion qui doivent rester un souci permanent des projets, car ils constituent un gage de durabilité de ces projets.

Calendrier proposé

Prise en charge des recommandations durant la formulation du nouveau COSOP.

Partenaires concernés

Gouvernement: MAPM, HCEFLCD, MEF, MI

Institutions Internationales: BM, PNUD, BAD, UE

Partenaires nationaux: INRA, IAV-Hassan II, ANOC et autres.

Partenaires locaux: Projets FIDA et les Provinces.

Société civile: Organisations et associations impliquées dans le monde rural.

Développement des filières, financement et promotion des innovations

Renforcer la valorisation de la production: insertion des produits promus par les projets du FIDA dans les filières pertinentes et amélioration du financement en milieu rural

14. Les recommandations de l'évaluation:

- La question de la commercialisation et l'insertion des produits agricoles promus par les projets financés par le FIDA dans les filières pertinentes mérite une attention spéciale, et ceci en vue de favoriser la viabilité économique de nombreuses interventions et la pérennisation des impacts. Dans ce cadre, il semble nécessaire de mieux lier les activités productives, initiées dans les douars cibles, avec les marchés des intrants et les consommateurs finaux.
- Compte tenu des difficultés d'exécution et de quelques inadaptations dans les approches, une révision et une mise à jour des interventions en matière de finance rurale et d'appui aux microentreprises, à la lumière des politiques opérationnelles du FIDA et de l'évolution de ces sous-secteurs au Maroc, sont fortement recommandées et ceci en particulier, mais non *seulement*, pour les activités dédiées aux femmes. En particulier, les priorités se concentrent autour de ces points: i) appuyer le développement de produits de microcrédit mieux adaptés aux besoins des emprunteurs; ii) trouver des instruments pour ouvrir l'accès aux investissements initiaux que les AMC ne peuvent pas couvrir sur leurs propres fonds.

Observations du FIDA - Département de la gestion des opérations

15. Il n'y a pas des inadaptations dans les approches. Certaines actions/activités ont été conçues comme des expériences pilotes en consultation avec les instances concernées au Maroc afin de tester certaines nouvelles modalités de travail. Celles ci serviraient éventuellement comme plateforme pour une concertation au niveau national et un dialogue sur les politiques en matière de finance rurale. Par ailleurs, tant que les ressources humaines qualifiées pour la gestion des composantes "services financiers ruraux" et "promotion de la microentreprise" ne sont pas recrutées ou redéployées comme prévu dans les Accords de prêts, les difficultés dans la mise en œuvre de ces composantes persisteront. De même il serait

nécessaire d'allouer les budgets en temps opportun tels que prévus pour ces activités/composantes pour qu'ils laissent l'impact souhaité.

Observations du Gouvernement du Maroc - MAPM

16. Les contraintes liées à l'exécution des composantes microfinances et appui aux microentreprises ne sont pas dues à des inadaptations d'approche mais plutôt à des questions d'ordre pratique liées notamment, aux difficultés de trouver des spécialistes en la matière en vue de leur recrutement au niveau des projets.
17. Face à cette situation, le Ministère a procédé au redéploiement de cadres (ingénieurs agronomes ou agro-économistes) afin de leur confier les tâches d'appui à la promotion de la microfinance et la microentreprise au sein des unités de gestion des projets. Compte tenu des limites de cette approche, à terme, la solution consisterait à contractualiser la mise en œuvre de ces activités avec des opérateurs spécialisés hors secteur public.
18. Toutefois, un effort supplémentaire conjoint reste à fournir par le MAPM, le Ministère des Finances, les autres autorités concernées et le FIDA en vue d'aboutir à une meilleure adaptation des produits de microcrédit aux spécificités du secteur agricole et au développement des filières, conformément aux recommandations de l'atelier susvisé.
19. Le COSOP doit intégrer, quand c'est applicable aux groupes cible du FIDA, la vision stratégique du Ministère en matière de mise à niveau des filières agricoles en accordant une importance particulière au renforcement des capacités productives et de l'organisation professionnelle.

Calendrier proposé

Prise en charge des recommandations durant la formulation des nouveaux projets et la mise en œuvre des projets en cours.

Partenaires concernés

MAPM, MEF, ADS, Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, les Régions, Projets FIDA, Crédit Agricole du Maroc, quelques AMC, Institutions Coopérantes.

Renforcer la promotion des innovations

20. Les recommandations de l'évaluation:
 - Les possibles synergies entre les activités des projets (sur prêt) et des dons d'assistance technique à la recherche et développement méritent une réflexion au niveau de la stratégie et non seulement au niveau opérationnel.
 - L'amélioration de la performance du partenariat dans son ensemble est importante aussi pour promouvoir les innovations et leur reproduction. De ce point de vue deux priorités se posent: i) viser un cadre de collaboration systématique entre dons et projets (expériences pilotes, analyse et capitalisation, divulgation des acquis); et ii) renforcer la collaboration entre les agents d'innovation (ONG, système de recherche et développement, agriculteurs, autres programmes de développement) et le programme du FIDA, ce qui nécessite probablement un renforcement de l'implication et de l'intervention du FIDA.

Calendrier proposé

Prise en charge durant la formulation du nouveau COSOP et des nouveaux projets et dons d'assistance technique.

Partenaires concernés

Gouvernement: MAPM, HCEFLDC, MEF

Institutions Internationales: ICARDA, IFDC, Accion, CIDR, CGAP

Institutions de recherche nationales

Renforcer les mécanismes d'appui à l'exécution des projets

21. Les recommandations de l'évaluation:

- Afin d'améliorer la performance et l'impact des projets et en conformité avec le nouveau plan d'action du FIDA, il y a lieu de renforcer à l'avenir les capacités du FIDA d'appui à l'exécution, notamment avec des missions de revue et d'appui plus régulières et l'implication dans la supervision directe. Il s'agit de passer d'une supervision classique axée sur les tâches et les résultats physiques à une nouvelle forme de supervision axée sur la qualité, l'innovation et les impacts. Mais des actions sont aussi nécessaires, de la part des agences publiques pertinentes, afin d'assurer un niveau adéquat de ressources humaines (nombre, spécialisations et niveau de qualification) dans les équipes de gestion des projets.
- Les systèmes de suivi et évaluation doivent être améliorés à travers des activités d'appui continu, d'échanges entre équipes S&E des projets et d'introduction du Système de gestion des résultats et de l'impact. Les projets nécessitent en particulier un renforcement de la capacité de suivi au jour le jour (méthodes simples de collecte et gestion et d'analyse de l'information) et de revue et évaluation périodique (petites enquêtes, études de cas, revues participatives).
- Les prévisions en termes de planning, capacité de décaissement et disponibilité de personnel (surtout compte tenu du programme de départ volontaire) pour les projets s'avèrent peu réalistes et il est donc nécessaire de rediscuter ces procédures et prévisions afin de s'assurer de la disponibilité effective des ressources humaines et budgétaires dans les temps et selon les modalités prévues. Cette recommandation est valable aussi pour ce qui concerne la pérennisation des résultats et des impacts souvent considérée tard dans le cycle des projets.

Calendrier proposé

Durant la formulation du COSOP et la mise en œuvre des projets en cours

Partenaires concernés

Gouvernement: MAPM, MEF, Provinces, Institutions Coopérantes

Partenaires locaux: Projets financés par le FIDA.

Partenaires Internationaux: Autre bailleurs de fonds au Maroc

Réserve de projets

I. Projet de développement rural des zones montagneuses de la province d'Al Haouz Phase II

A. Zone géographique et groupe cible

1. Caractérisation physique de la zone du projet: La zone du projet d'une superficie totale de 239 200 ha porte sur les 17 Communes Rurales des deux cercles d'Amizmiz et d'Asni dans la Province d'Al Haouz au sud de Marrakech. La population totale de la zone du projet est de 112 000 habitants répartis en 18500 ménages et 456 douars. La zone est subdivisée en trois zones agro écologiques distinctes: le piémont d'une altitude maximale de 800 m, les moyennes vallées (800 à 1 200 m) et les hautes vallées dépassant 1200 m d'altitude. La pluviométrie annuelle varie selon les étages bioclimatiques entre 300 et 700 mm.
2. La SAU couvre une superficie de 32 600 ha répartis entre 12 000 exploitations et dont une part relativement importante (40%) est irriguée. Sur le plan foncier, la propriété privée prédomine (80%). Elle est caractérisée par la faible taille des exploitations (80% ont moins de 5 ha).
3. Dans les zones de hautes vallées, la production, repose essentiellement sur l'arboriculture irriguée (noyer, pommier, cerisier), l'orge, le maïs et les cultures fourragères (orge fourragère), le petit élevage et la collecte de produits forestiers. Le taux d'intensification est assez élevé du fait de la taille réduite des exploitations (0,65 ha sur 10 parcelles). Dans les zones de plaine où l'eau est rare, la superficie moyenne est nettement plus grande (5 ha dont 0,75 ha irrigable de manière saisonnière) et les systèmes sont basés essentiellement sur les céréales qui constituent la principale culture de subsistance et les plantations d'oliviers et d'amandiers. Dans les moyennes vallées, la taille des exploitations est également limitée (1,5 ha dont 0,85 ha irrigué) et les systèmes de production sont diversifiés. Le maraîchage, les rosacées, les céréales et l'élevage bovin laitier sont largement représentés.
4. Le système de culture et d'élevage se caractérise par les contraintes suivantes: insuffisance de moyens de valorisation des produits agricoles, faiblesse de la superficie réservée aux cultures fourragères, faible potentiel génétique, faiblesse de la productivité du cheptel.

B. Justification du projet

Expérience de la première phase

5. L'objectif stratégique de la première phase est de renforcer les capacités de gestion et de développement local des populations de montagne en vue d'améliorer leurs revenus, leur niveau de vie et leur sécurité alimentaire, avec le souci d'une utilisation durable des ressources naturelles.
6. Pour y parvenir, le projet a retenu les objectifs spécifiques suivants:
 - renforcement des capacités et promotion du développement local;
 - amélioration des conditions de production, augmentation et diversification des revenus agricoles et extra-agricoles des groupes cibles;
 - amélioration des conditions de vie des populations en facilitant leur accès aux infrastructures socio-économiques de base;
 - facilitation de manière durable de l'accès aux services financiers des populations pauvres et en particulier des femmes; et
 - promotion de la gestion durable des ressources naturelles.
7. Le projet, dans sa première phase, comprend les quatre composantes suivantes: i) renforcement des capacités et promotion du développement local; ii) mise en œuvre

des programmes de développement; iii) appui aux services financiers et aux microentreprises; et iv) coordination et gestion du projet.

8. Les principaux acquis de la première phase du projet, tels qu'ils ressortent des rapports d'examen à mi-parcours et de supervision et de suivi, sont les suivants:
 - renforcement des capacités à travers l'élaboration de 218 PDD, la création ou le renforcement de 224 associations partenaires du projet dont 16 associations féminines. Par ailleurs, un effort important en matière de formation a été fourni par le projet. Ces formations ont concerné les responsables et les membres de l'UCP, les ingénieurs et les techniciens des services techniques de la DPA, les bénéficiaires (agriculteurs et fils d'agriculteurs, les membres des bureaux des ADB, hommes et femmes) et ont permis l'amélioration du savoir-faire des techniciens, entreprises de travaux et populations en matière d'élevage apicole, d'élevage cunicole, de santé animale, de travaux de CETAF, et de travaux d'amélioration pastorale;
 - développement des partenariats notamment entre le projet et la DREF, entre le projet et les Directions centrales du MAPM et du HCEF-LCD, entre le projet et les prestataires de services (bureaux d'études, institutions d'enseignement et de recherche, entreprises de travaux et fournisseurs) entre le projet et les acteurs de développement de la microentreprise et des AGR ainsi que l'engagement de conventions avec l'ADS, les AMC, le PNUD (PAL-PDS), le CRS, le HCEF-LCD et le FREPE;
 - amélioration du savoir à travers l'élaboration d'études thématiques;
 - amélioration de la production agricole par le biais des travaux de PMH, des actions de réhabilitation, de protection et de conservation des terres agricoles, ainsi que des actions de développement de la production végétale et animale;
 - amélioration des conditions de vie des populations à travers la réalisation d'infrastructures importantes telles que l'AEP et les pistes.

Justification de la deuxième phase

9. **Les potentialités.** La zone recèle des potentialités importantes en matière de mise en valeur agricole, de diversité paysagère et d'écotourisme, de diversification des sources de revenus, ainsi qu'en matière de savoir, de savoir faire et d'organisation socioprofessionnelle.
10. **Les contraintes.** Les principales contraintes identifiées dans les rapports précités, en ce qui concerne la mise en œuvre de la première phase ont trait aux insuffisances en matière de: i) participation des femmes et des jeunes et du fonctionnement et prestations de certaines associations; ii) valorisation des études réalisées, notamment en ce qui concerne les référentiels technico-économiques ainsi que les guides et manuels thématiques; iii) diversification et intensification des productions agricoles; iv) valorisation des productions agricoles.
11. **Intérêt et apport d'une deuxième phase du projet.** La justification majeure d'une deuxième phase du projet réside dans la poursuite de la valorisation de atouts de la zone et de ceux générés par la phase I, l'atténuation des contraintes et la consolidation les acquis pour en garantir la durabilité, notamment par une large diffusion du savoir généré par la phase I, un renforcement des organisations de base pour une prise en charge des réalisations, de leur autonomisation et de la dynamique de développement, ainsi que la génération de valeurs ajoutées additionnelles pour les bénéficiaires par la valorisation des productions.

C. Objectifs du projet

12. Les principaux objectifs du projet sont reflétés dans les objectifs stratégiques du présent COSOP: i) renforcer les capacités des communautés y compris la femme rurale dans les domaines de la programmation et la mise en œuvre des actions de développement; ii) promouvoir le microcrédit et accompagner les investisseurs dans

la conception et la mise en œuvre de leurs projets; et iii) améliorer l'accès à l'eau et la maîtrise des techniques de production pour développer l'intensification et la valorisation des productions agricoles.

13. Dans ce cadre stratégique, la phase II visera spécifiquement à: i) consolider les acquis institutionnels, notamment les organisations socioprofessionnelles de base, ainsi que le savoir et le savoir faire; ii) renforcer les actions d'intensification et de diversification de la production agricole; iii) promouvoir la microentreprise; iv) valoriser les productions de la zone du projet; et v) promouvoir les partenariats nécessaires à cet effet.

D. Harmonisation et alignement

14. Le projet est totalement conforme avec l'INDH du fait que plusieurs communes sont éligibles au programme de l'INDH et que la démarche adoptée par les projets FIDA adopte les mêmes principes de participation et de ciblage que ceux de l'INDH. Le projet s'intègre aussi dans la stratégie adoptée par le pilier II du PMV qui privilégie les actions de diversification, d'intensification et de valorisation des productions agricoles. Le projet veillera à harmoniser les approches et démarches en concertation avec les autres bailleurs de fonds qui interviennent dans cette zone et les autres programmes sectoriels qui y seront engagés.

E. Composantes et activités

15. Pour atteindre les objectifs globaux et spécifiques, le projet, dans sa deuxième phase mettra en œuvre, sur une période de six ans, des actions groupées en cinq composantes: i) consolidation des acquis institutionnels, notamment les organisations socioprofessionnelles de base, ainsi que le savoir et le savoir faire; ii) renforcement des actions d'intensification et de diversification de la production agricole; iii) valoriser les productions de la zone du projet; iv) promotion de la microentreprise agricole et para agricole et renforcement du rôle des AMC; et v) promotion des partenariats nécessaires.

F. Coûts et financement

16. Le coût du projet est estimé à environ USD 15 à 20 millions. Le FIDA participera au financement avec un cofinancement d'autres bailleurs tels que la BM, l'USAID, l'AFD, le fonds de l'OPEP pour répondre aux besoins de financement des activités de diversification des revenus (transformation et commercialisation des produits, AGR et microentreprises, développement de filières).

G. Risques

17. Les principaux risques pour lesquels des mesures de mitigation doivent être identifiées sont: i) allocations budgétaires insuffisantes, notamment pour le fonctionnement; ii) besoin en personnel qualifié non satisfait; et iii) sécheresse récurrente dans le piémont, ainsi que la grêle et la gelée en montagne.

II. Projet de développement rural des zones montagneuses de la Province de Taza

A. Zone géographique et groupe cible

18. Caractérisation physique de la zone du Projet: La Province de Taza fait partie de la Région de Taza-Al Hoceima. Elle est située dans la zone Est de la région économique Centre-Nord. Elle est délimitée au Nord par les Provinces d'Alhoceima et Nador, au Sud par la Province de Boulemane, à l'Est par la Wilaya de Oujda et à l'Ouest par la Wilaya de Fès. Sa partie montagneuse Atlasique et de piémont au Sud (700 à plus de 3000 m d'altitude) ainsi que sa zone de collines pré-rifaines font partie des zones les plus pauvres du pays (taux de pauvreté allant de 20% à plus de 40%). A ce gradient altitudinal correspond un gradient bioclimatique, allant de l'aride (moins de 200 mm de pluviométrie annuelle) à l'humide froid (plus de 800 mm de pluviométrie annuelle) en passant par le semi-aride tempéré à froid et le sub-humide frais à froid. Quatre grands types de sols peuvent être distingués: les vertisols sur les collines pré-rifaines, les sols minéraux bruts sur les reliefs calcaires atlasiques et rifains, les sols rouges méditerranéens sur le piémont atlasique et les sols alluviaux dans les principales vallées.
19. La principale activité économique est représentée par l'agriculture qui s'effectue sur des petites exploitations de taille généralement inférieure à 5 ha (72% des exploitations agricoles). La S.AU (Surface Agricole Utile) occupe 329.000 ha (22,83% de la superficie de la Province) dont 22.800 ha en irrigué. La superficie des forêts et nappes alfatières est de 468.000 ha (32,48% de la superficie de la Province) et celle des parcours et des terres incultes s'élève à 644.000 ha (44,70% de la superficie de la Province). Les autres activités concernent le tourisme de montagne, l'artisanat (tapisserie et tissage) et le commerce.
20. Le projet concentrera son activité dans 15 communes rurales situées dans la partie montagneuse atlasique et son piémont (Tableau 1). La zone proposée pour le projet a une population de 165 407 habitants répartis sur 27 150 ménages. La SAU est de 96650 ha répartie en 89784 ha de bour et 6866 ha irrigués. Les principales cultures sont les céréales sur 63605 ha, les légumineuses sur 6595 ha, les fourrages sur 884 ha, les cultures maraîchères sur 905 ha et les plantations fruitières sur 13881 ha (Tableau 2).
21. Le système de culture et d'élevage se caractérise par les contraintes suivantes: techniques culturales traditionnelles, insuffisance des unités de valorisation des produits agricoles, faible efficacité des réseaux d'irrigation, faiblesse de la superficie réservée aux cultures fourragères, faible potentiel génétique, faiblesse de la technicité des éleveurs et de la productivité du cheptel.

B. Justification du projet

22. La zone recèle des potentialités importantes dont la mise en valeur aurait un impact immédiat sur l'amélioration des revenus et des conditions de vie des populations. Parmi ces potentialités, il y a lieu de mentionner les ressources humaines attachées au terroir et possédant un savoir faire local en matière d'agriculture et d'artisanat avec une jeunesse intéressée par le développement d'activités agricoles, la diversité de zones agro-écologiques (potentiel en matière arboricole, maraîchère, d'élevage, d'apiculture, de PAM, de forêts, de parcs naturels, et en matière de paysages et d'éco tourisme), des ressources hydriques non négligeables ainsi qu'un effectif important de cheptel valorisant les ressources sylvopastorales et constituant une source importante de revenus pour la population.
23. Les principales contraintes qui freinent le développement de la zone et par conséquent l'amélioration des conditions de vie des populations pauvres résident dans la faible organisation des populations, la marginalisation de la femme, la maîtrise insuffisante des techniques de production et de valorisation de l'eau, les

difficultés d'accès au crédit et les difficultés de commercialisation des produits. A cela, il y a lieu d'ajouter la dégradation des terres et l'érosion des sols, l'enclavement à cause du relief accidenté, les inondations dans certaines vallées, le statut foncier des terres et la micropropriété, la faible efficacité des réseaux d'irrigation actuels, la faible productivité du cheptel, la faible diversification des productions au niveau de l'exploitation agricole malgré le potentiel agroécologique, la sécheresse récurrente sur le piémont et le froid hivernal ainsi que la grêle et la gelée dans la zone de moyenne et haute montagne, les insuffisances en matière d'infrastructures socio-économiques et le taux élevé d'analphabétisme. Le FIDA, avec l'expérience accumulée dans le développement des zones de montagne du Maroc et les résultats favorables obtenus dans la lutte contre la pauvreté, est en mesure d'adresser ces contraintes et lancer une dynamique de développement dans cette zone.

24. Par conséquent, le projet s'attellera à: i) promouvoir l'accès à l'eau par la réhabilitation des réseaux de PMH et l'amélioration des techniques d'irrigation; ii) assurer un meilleur développement de l'arboriculture fruitière; iii) améliorer la production animale à travers une meilleure conduite alimentaire (augmentation de la production fourragère, amélioration sylvo-pastorale, engraissement), sanitaire et de reproduction; iv) fournir un appui à la diversification des activités grâce au développement du microcrédit accompagné d'encadrement en matière de valorisation et de commercialisation des produits et; v) préserver les ressources naturelles.

C. Objectifs du projet

25. Les principaux objectifs du projet sont reflétés dans les objectifs stratégiques du présent COSOP: i) améliorer les conditions de vie des populations; ii) renforcer les capacités des communautés, y compris la femme rurale, dans les domaines de la programmation et la mise en œuvre des actions de développement; iii) améliorer l'accès à l'eau et la maîtrise des techniques de production pour développer les productions agricoles iv) promouvoir la valorisation des productions; v) développer le microcrédit et accompagner les investisseurs dans la conception et la mise en œuvre de leurs projets; et vi) préserver les ressources naturelles.

D. Harmonisation et alignement

26. Le projet est totalement conforme avec l'INDH du fait que plusieurs communes sont éligibles au programme de l'INDH et que la démarche adoptée par les projets FIDA adopte les mêmes principes de participation et de ciblage que ceux de l'INDH. Le projet s'intègre aussi dans la stratégie adoptée par le pilier II du Plan Maroc Vert (PMV) qui privilégie les actions de diversification, d'intensification et de valorisation des productions agricoles. Le projet veillera à harmoniser les approches et démarches avec les autres bailleurs de fonds qui interviennent dans cette zone et les autres programmes sectoriels qui y seront engagés.

E. Composantes et activités

27. Le projet comprendra les composantes suivantes: i) renforcement des capacités des communautés (sensibilisation et appui à la création d'organisations communautaires, élaboration participative des PDD et PDC, formation, alphabétisation fonctionnelle); ii) aménagement hydro agricole et foncier (réhabilitation de petits périmètres irrigués, aménagements fonciers pour la protection des périmètres et l'amélioration des terres, CES); iii) développement et valorisation des productions agricoles (amélioration des techniques d'irrigation, de production agricole et d'élevage, y compris par l'amélioration sylvopastorale) par la formation, des séances de démonstration et l'appui aux activités de transformation et de commercialisation des productions; iv) promotion des services financiers de proximité et appui aux investissements agricoles et non agricoles (identification des projets et accompagnement des microentreprises) en particulier pour les femmes et les jeunes (sélection des AMC, élaboration et mise en œuvre d'un programme de renforcement

des capacités et d'élaboration de nouveaux produits adaptés, formation du personnel des AMC et des bénéficiaires de crédit, et v) coordination et gestion du projet.

F. Coûts et financement

28. Le coût du projet est estimé à environ USD 30 à 35 millions. Le FIDA participera au financement avec un cofinancement d'autres bailleurs chacun selon son avantage comparatif, s'il ya besoin, pour répondre aux besoins de financement et de mise en œuvre des activités de diversification des revenus (transformation et commercialisation des produits, AGR et microentreprises, développement de filières).

G. Risques

29. Les principaux risques pour lesquels des mesures de mitigation doivent être identifiées sont: i) allocations budgétaires insuffisantes, notamment pour le fonctionnement; ii) besoin en personnel qualifié non satisfait et iii) risques climatiques (sécheresse récurrente dans le piémont, gelée et grêle dans la zone montagneuse atlasique).

Tableau 1. Caractéristiques des communes rurales proposées pour le projet dans la province de Taza

Commune	Taux de pauvreté	Population (2004)	Nombre de ménages (2004)	Accroissement de la population 1994-2004	Communes incluses dans le programme INDH
Bouyablane	40.96	3 534	468	0.6	+
Maghraoua	42.24	10 406	1 509	-0.2	+
Berkine	26.38	11 409	1 657	0	+
Assabab	22.16	6 721	948	0.6	
Lamrija	32.96	13 813	2 050	1,4	+
Ras Laksar	21.41	10 708	1 491	0.7	
Tazarine	22.63	3 465	483	-0.7	
Gueldamane	24.82	21 111	3 372	0.5	
Bab Bou Idir	19.60	6 100	898	-1.2	
Bab Marzouka	23.0	20 846	3 173	-0.1	
Ghiata Al Gharbia	19.74	23 447	3 401	-0.5	
Bouchfaâ	13.80	10 703	1 694	0.2	
Smiaâ	12.87	8 099	1 333	-0.2	
Zrarda	20.58	10 092	1 785	0.4	
Ait Seghrouchen	25.62	16 362	2 888	-0.4	+
Total		165 407	27 150		

III. Projet de développement rural des zones montagneuses de la Province de Khénifra

A. Zone géographique et groupe cible

30. Caractérisation physique de la zone du projet: La Province de Khénifra est située à cheval entre le Haut Atlas, le Moyen Atlas Central et le Plateau Central. Elle fait partie de la Région de Meknès-Tafilalet. Est limitée au nord par les provinces de Khémisset et Meknes, au sud par les provinces de Béni-Mellal et Errachidia, à l'est par les provinces de Boulemane et Ifrane et à l'ouest par la province de Khouribga. La province se caractérise par un relief accidenté où s'alternent trois ensembles: le bassin versant de la Haute Melouya (cercle de Midelt) où culminent Jbel El ayachi (3.757 m) et Jbel EL MOAASKAR (3.277 m), la partie centrale de la province (Cercle d'Elkhab) couverte de Forêts où oueds Srou et Chbouka, affluent de l'Oum Rabiaie prennent naissance et; la majeure partie du centre de Khénifra s'étend à l'ouest de l'oued Oum Rabiaie avec une légère avancée sur le Moyen-Atlas. La province est caractérisée par un gradient altitudinal (500 m à plus de 3 700 m) et une pluviométrie annuelle variant de 400 mm à plus de 700 mm, entraînant une diversité bioclimatique comprenant le semi-aride (chaud à froid), le sub-humide frais à froid et l'humide. La période hivernale est caractérisée par un froid vif et sec, par contre pendant la période estivale apparaissent de très fortes chaleurs.
31. La principale activité économique est représentée par l'agriculture qui s'effectue sur des petites exploitations de taille généralement inférieure à 5 ha. La SAU (Surface Agricole Utile) occupe 320.000ha, soit 24% de la superficie totale de la province dont 285.000ha en bour soit 90% de la SAU. et 21,5% de la superficie totale et 35.000ha en irrigué soit 10% environ de la S.A.U. et 26% de la superficie totale. La superficie plantée est d'environ 13.350 ha soit 4,2% de la S.A.U. La superficie nue est de 306.650 ha soit 96% de la S.A.U. et 23% de la superficie totale. Les autres activités concernent les mines, le tourisme (essentiellement tourisme de montagne), l'artisanat (Tapis Zayani et Tentes tressées aux poiles de chèvres) et le commerce.
32. Le projet concentrera son activité dans 19 communes rurales situées dans la partie montagneuse atlasique et son piémont (Tableau 1). La zone proposée pour le projet a une population de 234 846 habitants répartis sur 47 226 ménages. La SAU est de 132 884 ha répartie en 122 466 ha de bour et 10 418 ha irrigués. Les principales cultures sont les céréales sur 80255 ha, les fourrages sur 1424 ha, les cultures maraichères sur 1087 ha et les plantations fruitières sur 2 378 ha (Tableau 2).
33. Le système de culture et d'élevage se caractérise par les contraintes suivantes: techniques culturales traditionnelles, insuffisance des unités de valorisation des produits agricoles, faible efficacité des réseaux d'irrigation, faiblesse de la superficie réservée aux cultures fourragères, faible potentiel génétique, faiblesse de la technicité des éleveurs et de la productivité du cheptel.

B. Justification du projet

34. La zone recèle des potentialités importantes dont la mise en valeur aurait un impact immédiat sur l'amélioration des revenus et des conditions de vie des populations. Parmi ces potentialités, il y a lieu de mentionner les ressources humaines attachées au terroir et possédant un savoir faire local en matière d'agriculture et d'artisanat avec une jeunesse intéressée par le développement d'activités agricoles, la diversité de zones agro-écologiques (potentiel en matière arboricole, maraichère, d'élevage, d'apiculture, de PAM, de forêts, de parcs naturels, et en matière de paysages et d'éco tourisme), des ressources hydriques non négligeables ainsi qu'un effectif important de cheptel valorisant les ressources sylvopastorales et constituant une source importante de revenus pour la population.
35. Les principales contraintes qui freinent le développement de la zone et par conséquent l'amélioration des conditions de vie des populations pauvres résident

dans la faible organisation des populations, la marginalisation de la femme, la maîtrise insuffisante des techniques de production et de valorisation de l'eau, les difficultés d'accès au crédit et les difficultés de commercialisation des produits. A cela, il y a lieu d'ajouter la dégradation des terres et l'érosion des sols, l'enclavement à cause du relief accidenté, la micropropriété, la faible efficience des réseaux d'irrigation actuels, la faible productivité du cheptel, la faible diversification des productions au niveau de l'exploitation agricole malgré le potentiel agroécologique, la sécheresse récurrente sur le piémont et le froid hivernal ainsi que la grêle et la gelée dans la zone de moyenne et haute montagne, les insuffisances en matière d'infrastructures socio-économiques et le taux élevé d'analphabétisme. Le FIDA, avec l'expérience accumulée dans le développement des zones de montagne du Maroc et les résultats favorables obtenus dans la lutte contre la pauvreté, est en mesure d'adresser ces contraintes et lancer une dynamique de développement dans cette zone.

36. Par conséquent, le projet s'attellera à: i) promouvoir l'accès à l'eau par la réhabilitation des réseaux de PMH et l'amélioration des techniques d'irrigation; ii) assurer un meilleur développement de l'arboriculture fruitière; ii) améliorer la production animale à travers une meilleure conduite alimentaire (augmentation de la production fourragère, amélioration sylvo-pastorale, engraissement); iii) fournir un appui à la diversification des activités grâce au développement du microcrédit accompagné d'encadrement en matière de valorisation et de commercialisation des produits; iv) préserver les ressources naturelles. Par ailleurs, la population agricole de la zone du projet est attachée au terroir avec une jeunesse intéressée par le développement d'activités agricoles, para agricoles et non agricoles.

C. Objectifs du projet

37. Les principaux objectifs du projet sont reflétés dans les objectifs stratégiques du présent COSOP: i) améliorer les conditions de vie des populations; ii) renforcer les capacités des communautés, y compris la femme rurale, dans les domaines de la programmation et la mise en œuvre des actions de développement; iii) améliorer l'accès à l'eau et la maîtrise des techniques de production pour développer les productions agricoles iv) promouvoir la valorisation des productions; v) développer le microcrédit et accompagner les investisseurs dans la conception et la mise en œuvre de leurs projets; et vi) préserver les ressources naturelles.

D. Harmonisation et alignement

38. Le projet est totalement conforme avec l'INDH du fait que plusieurs communes sont éligibles au programme de l'INDH et que la démarche adoptée par les projets FIDA adopte les mêmes principes de participation et de ciblage que ceux de l'INDH. Le projet s'intègre aussi dans la stratégie adoptée par le pilier II du Plan Maroc Vert (PMV) qui privilégie les actions de diversification, d'intensification et de valorisation des productions agricoles. Le projet veillera à harmoniser les approches et démarches avec les autres bailleurs de fonds qui interviennent dans cette zone et les autres programmes sectoriels qui y seront engagés.

E. Composantes et activités

39. Le projet comprendra les composantes suivantes: i) renforcement des capacités des communautés (sensibilisation et appui à la création d'organisations communautaires, élaboration participative des PDD et PDC, formation, alphabétisation fonctionnelle); ii) aménagement hydro agricole et foncier (réhabilitation de petits périmètres irrigués, aménagements fonciers pour la protection des périmètres et l'amélioration des terres, CES); iii) développement et valorisation des productions agricoles (amélioration des techniques d'irrigation, de production agricole et d'élevage, y compris par l'amélioration sylvopastorale) par la formation, des séances de démonstration et l'appui aux activités de transformation et de commercialisation des productions; iv) promotion des services financiers de proximité et appui aux investissements agricoles et non agricoles (identification des projets et

accompagnement des microentreprises) en particulier pour les femmes et les jeunes (sélection des AMC, élaboration et mise en œuvre d'un programme de renforcement des capacités et d'élaboration de nouveaux produits adaptés, formation du personnel des AMC et des bénéficiaires de crédit; et v) coordination et gestion du projet.

F. Coûts et financement

40. Le coût du projet est estimé à environ USD 30 à 35 millions. Le FIDA participera au financement avec un cofinancement d'autres bailleurs chacun selon son avantage comparatif pour répondre aux besoins de financement des différentes activités retenues.

G. Risques

41. Les principaux risques pour lesquels des mesures de mitigation doivent être identifiées sont: i) allocations budgétaires insuffisantes, notamment pour le fonctionnement; ii) besoin en personnel qualifié non satisfait; et iii) risques climatiques (sécheresse récurrente dans le piémont, gelée et grêle dans la zone montagneuse).

Tableau 1. Caractéristiques des communes rurales proposées pour le projet dans la Province de Khénifra

Commune rurale	Taux de pauvreté	Population (2004)	Nombre de ménages (2004)	Taux d'accroissement 1994-2004	Communes incluses dans le programme INDH
Anemzi	51.13	4 313	760	1	+
Sidi Yahya Ou Youssef	61.80	2 538	461	0.3	+
Agoudim	43.51	4 431	714	-0.4	+
Tounfite	39.87	12 306	2 462	1.4	+
El Kbab	42.47	16 719	3 457	0.3	+
Tighassaline	23.79	14 076	3 098	1.6	
Sidi Yahya Ou Said	14.57	8 559	1 662	1.3	
El Borj	19.07	4 985	920	-0,8	
El Hammam	18.56	15 438	2 887	-2,1	
Ait Ishaq	16.44	19 624	4 287	0.5	
Lahri	30.68	9 424	1 641	-0.1	+
Moha Ou Hammou Zayani	30.76	39 661	8 671	2	+
Sidi Amar	20.40	2 762	521	-2.8	
Sidi Lamine	12.95	16 340	3 134	0.1	
Sidi Hsine	22.40	3 614	597	-1.2	
Moulay Bouazza	36.67	9 328	1 968	-0.5	+
Had Bouhssoussen	23.56	7 281	1 422	-0.3	
Aguelmous	20.13	35 849	7 082	0.2	
Kerrouchen	35.35	7 598	1 482	0.1	+
Total		234 846	47 226		

Dossier-clé 1: Pauvreté rurale et secteur agricole rural

Priority Area	Affected group	Major Issues	Actions Needed
Mountainous areas	<ul style="list-style-type: none"> Small farmers, landless households, rural women and youth. 	<ul style="list-style-type: none"> rapid degradation of soil and water resources high population density and small farms high internal and external emigration No access to rural financial services for small farmers, women and unemployed youth 	<ul style="list-style-type: none"> Improve access to water and diversify production systems. Promote small scale enterprises based on commodity chain development (local products), handicraft and ecotourism activities. Watershed management activities. Promote grassroots organisations and provision of local financial services.
Rangelands areas with low productivity	<ul style="list-style-type: none"> Small and landless rainfed farmers. Small pastoralists. Rural families dependent on the rangeland. 	<ul style="list-style-type: none"> Low productivity in rainfed crops and livestock production systems of small farms High incidence and impact of drought on farm and pastoralist income and degradation of soils and rangelands Low incomes of small farmers under rainfed conditions Support services not always available with the necessary resources No access to rural financial services for small farmers, women and unemployed youth 	<ul style="list-style-type: none"> Better definition of adapted production systems. Diversification of sources of income. Promoting research and development and extension on rainfed agriculture and rangeland resources. Defining and implementing drought risk management strategies. Promoting community-based management of natural resources and community-based development plans through strengthening of grassroot organisations. Promoting local financial services through cooperatives and associations.
Arid south	<ul style="list-style-type: none"> Small farmers, landless households, rural women and youth. 	<ul style="list-style-type: none"> Loss of agricultural land to floods and salinity. Produce dates with low market value. Very weak agricultural support services. Low income and no access to financial services. Regression of oasian integrated farming system and biodiversity. 	<ul style="list-style-type: none"> Rehabilitation of irrigation networks. Renewal and improved management of date palm plantations. Development of agricultural services including locally specific research and extension. Promote grassroots organisations and provision of local financial services. Promote sustainability of Oasian farming system.
Rural Finance	<ul style="list-style-type: none"> Small farmers, landless households, rural women and youth. 	<ul style="list-style-type: none"> High level of non satisfied needs of small farmers, women and unemployed youth for micro-credit and medium term loans 	<ul style="list-style-type: none"> Promoting the creation of local development associations to work with existing micro-credit Associations (MCAs) and the <i>Crédit Agricole du Maroc</i> (CAM). Coordination with GOM and other partners for the evolution of the microcredit law (Law 18-99). Strengthen dialogue with MCAs and other partners for the development of new financial products (e.g. savings, micro-agricultural insurance, ...).

Priority Area	Affected group	Major Issues	Actions Needed
			<ul style="list-style-type: none"> • Adaptation of microcredit to the specificities of agricultural and non-agricultural production cycles as well as to commodity chain development in rainfed zones. • Attracting commercial banking sector with adapted financial products.
Gender	<ul style="list-style-type: none"> • Rural women 	<ul style="list-style-type: none"> • High level of illiteracy among rural women • Limited access to rural extension/technical training and other support services • Limited access to financial services and markets 	<ul style="list-style-type: none"> • Literacy and training for specific skills. • Promoting women groups or associations as project and microcredit partners. • Promoting the outreach of rural financial services by existing associations. • Supporting marketing of produced goods.
Community development	<ul style="list-style-type: none"> • Small farmers, landless households, rural women and youth. 	<ul style="list-style-type: none"> • Limited investments in rural and socio-economic infrastructure • Limited levels of participation 	<ul style="list-style-type: none"> • Promote community-based development programs including rural infrastructure such as rural roads, drinking water supply and small-scale irrigation schemes (PMH). • Support local organisations' participation in local development planning toward sustainability over the long term. • Harmonization and alignment with activities of other national initiatives (INDH) and programmes (PMV, MCC).

Dossier-clé 2: Matrice des organisations (analyse des forces, faiblesses, opportunités et menaces)

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Threats	Remarks
1. MAPM	<ul style="list-style-type: none"> • Institutional memory on agricultural development • Good regional and local presence in the rural areas • Project implementation experience 	<ul style="list-style-type: none"> • Limited budgetary resources. • Limited human resources and absence of certain profiles needed in project implementation • Constraints due to limited dialogue/control on collective rangeland issues such as cultivation and excessive animal pressure. 	<ul style="list-style-type: none"> • O. Priority given to the development of rainfed agriculture and mountain areas. • O. Establishment and support of grassroot organisations such as pastoral cooperatives, water users associations, etc. • New orientation towards the needs of small farmers through PMV and INDH. • T. Human resources redeployment not used as a tool to satisfy staffing needs of projects • T. Massive departure of senior technical and administrative staff in the voluntary early retirement plan (June 2006). • T. If weaknesses persist, projects implementation capacity would be affected 	<ul style="list-style-type: none"> • Synergies between projects and INDH + PMV to be further developed • Dialogue between pastoral communities and local Government enhanced through the Tripartite Agreement which was an output of the PDPEO-II Project
2. MAPM decentralised services	<ul style="list-style-type: none"> • Technical competence • Proximity to the rural population and target groups 	<ul style="list-style-type: none"> • Insufficient logistical and financial resources 	<ul style="list-style-type: none"> • Good partners present in rural areas for the implementation and M&E of project activities 	<ul style="list-style-type: none"> • Need for redeployment of human resources and diversification of profiles through new or contractual

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Threats	Remarks
				recruitment
3. Grassroots organisations and Civil Society	<ul style="list-style-type: none"> • Tradition of community based activities. • Traditional grassroots organization exist • Some Pastoral Cooperatives performed well. • Presence of active local associations for development and microcredit 	<ul style="list-style-type: none"> • Weak management capacity. • Limited budgetary resources. • Limited presence in remote zones. 	<ul style="list-style-type: none"> • O. Cooperatives and associations could be strengthened and made sustainable both institutionally and financially • T. Microcredit Associations are not adequately present in rural areas. 	<ul style="list-style-type: none"> • The grassroot organisations are a vital requirement for the sustainability of project actions and investments.
4. Private Sector	<ul style="list-style-type: none"> • Strong Banking Sector • Strong implementation capacities in infrastructure, civil work, tree plantation, rehabilitation work, etc. • Well developed commercial sector 	<ul style="list-style-type: none"> • Little presence locally in remote rural areas 	<ul style="list-style-type: none"> • O. These sectors could be interested in rural area if grassroot organisations are supported and appropriate rural financial services created. 	<ul style="list-style-type: none"> • An environment could be created toward encouraging the private sector to invest in rural areas.

Dossier-clé 3: Initiatives complémentaires d'autres donateurs/possibilités de partenariats

Donor/Agency	Nature of project/programme	Project/Programme coverage	Status	Complementarity/Synergy potential with project
MADRPM/MCC	National Programs for fruit trees plantation, small scale irrigation schemes, Animal production etc.	Country-wide	On-going	Complementarity and synergy in common areas of intervention.
Ministry of interior	National Initiative for Human Development (NIHD)	403 communes	On-going	Complementarity in terms of approach and training of staff and rural communities on participation and management of their grassroot organisations.
MCC/MADRPM	Millennium Challenge Account (MCA) Program	In a number of Provinces	On-going	Complementarity and synergy in merging financial resources for rural development and harmonization of approaches
Ministry of Equipment	National Program of Rural Roads (PNRR)	Country-wide	On going	Complementarity and synergy in common areas of intervention in terms of improving access to villages and markets.
Ministry of Territorial Development, Water and Environment (MATEE)	National Program of Rural Drinking Water (ONEP)	Country wide	On-going	Complementarity and synergy in terms of improving access to safe drinking water and modalities of community organisation. Synergy on a consultative basis with MAPM
	In charge of coordinating rural development activities	Country wide	On-going	
World Bank	1) National study on land tenure	Urban areas	Completed	Partnership in financing complementary studies extended to rural areas. Partnership to launch and lead the WG.
	2) Working Group on Rural Development	National	To be initiated	
USAID	Development of five value chains	National	On-going	Partnership in developing value chains in IFAD project areas.
Agence Française de Développement	Refinancing Microcredit Associations (MCAs)	National	On-going	Synergy in policy dialogue to evolve legal framework on Microcredit (Law 18-99).
KfW	Small Scale Irrigation Programme and refinancing MCAs	National	On-going	Synergy and partnership in support to Water Users Associations cofinancing rural roads and drinking water supply and policy dialogue on legal framework for microcredit.
OPEC Fund	Cofinancier in IFAD Project	PDRMO + PDRTT project	On-going	Cofinancing rural roads and drinking water

Donor/Agency	Nature of project/programme	Project/Programme coverage	Status	Complementarity/Synergy potential with project
	especially in rural infrastructure	areas		supply
JICA	Rural Roads + Drinking Water Supply	National	On-going	Potential cofinancier for rural roads and drinking water supply.
European Union	Neighborhood Program	National	Starting	Global synergy potential with IFAD Country Programme
UNDP	UNDAF	National	On-going	Consultations on UNDAF objectives and results as well as harmonisation within the UN system.

Dossier-clé 4: Identification du groupe cible, questions prioritaires et options envisageables

Typology	Poverty Level and Causes	Coping Actions	Priority Needs	COSOP Response
Small and landless farmers under rainfed and small scale surface water irrigated agriculture	Poverty level: Very high to vulnerable <ul style="list-style-type: none"> Low incomes solely dependant on agriculture Lack of formal schooling and illiteracy Income depends mainly on seasonal agricultural work Low access to social services No access to financial services 	<ul style="list-style-type: none"> Emigration 	<ul style="list-style-type: none"> Improved access to land, water, technological know-how and financial services Reconversion to more adapted crop species and intensification of production Income diversification through agricultural and non-agricultural rural income generating activities Access to markets and insertion in commodity production chains 	<ul style="list-style-type: none"> Promote reconversion to more adapted and higher value added commodities Influencing the agricultural research agenda to address the needs of smallholders under rainfed production systems Diversification of agriculture production and for promotion of income generating activities and rural micro-enterprises with the creation of the appropriate rural financial services. Rehabilitation of infrastructure in small scale irrigation schemes Construction and rehabilitation of rural roads
Small pastoralists	Poverty level: Very high to vulnerable <ul style="list-style-type: none"> Small herds and vulnerability of rangeland productivity due to recurrent drought Weak extension services Weak coordination in the management of collective rangelands 	<ul style="list-style-type: none"> Diversification of activities Emigration 	<ul style="list-style-type: none"> Adapted animal production systems Access to financial services Adding value to products and access to markets Better management of rangeland resources and water points through strengthening of grassroot organisations Coping mechanisms to alleviate vulnerability to drought 	<ul style="list-style-type: none"> Support to strengthening of grassroot organisations for improved of collective /common resources management Promoting R&D and extension on production systems, markets and risk management Promoting local financial services through cooperatives and associations Processing and marketing of animal products
Women	Poverty level: Very high to vulnerable <ul style="list-style-type: none"> Illiteracy 	<ul style="list-style-type: none"> Household food production: 	<ul style="list-style-type: none"> Literacy and training for improved skills Income diversification through IGA + 	<ul style="list-style-type: none"> A programme for promotion of income generating activities and rural micro-enterprises with the

Typology	Poverty Level and Causes	Coping Actions	Priority Needs	COSOP Response
	<ul style="list-style-type: none"> • Lack of technical skills • Low access to social services • Low access to technical support and financial services 	<ul style="list-style-type: none"> • vegetables, aromatic and medicinal plants, honey and poultry • Income generating activities: artisanal and handicraft 	<ul style="list-style-type: none"> • microenterprise development • Access to rural financial services, equipment, raw materials and markets • Training on crop production and livestock husbandry through technical support 	<ul style="list-style-type: none"> • creation of the appropriate rural financial services. • Capacity-building of women to participate in community development and in preparation and implementation of microenterprises • Provide adult literacy programmes • Drinking water supply to provide more and better quality drinking water and time saving to reduce workload
Youth	Poverty level: Very high <ul style="list-style-type: none"> • Unemployment • Limited access to land and water • Limited access to rural financial services 	<ul style="list-style-type: none"> • Working for the family • Emigration • Small trade activities 	<ul style="list-style-type: none"> • Access to rural financial services for microenterprise development • Training in financial and management and implementation of microenterprise • Vocational training 	<ul style="list-style-type: none"> • A programme for promotion of income generating activities and rural micro-enterprises with the creation of the appropriate rural financial services. • Vocational training in technical areas and financial management of microenterprises

